

أثر سياسات البنك المركزي في إدارة سعر صرف الريال اليمني (دراسة تحليلية)

هاني سالمين بلعغير**

صالح عمرو الجريبي*

تاريخ قبول النشر: 2020/2/26م

تاريخ تسلّم البحث: 2019/3/9م

الملخص

تستهدف الدراسة معرفة أثر سياسات البنك المركزي اليمني في إدارة سعر صرف الريال اليمني. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن من أسباب انخفاض سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية اعتماد الاقتصاد اليمني على اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على الربيع النفطي والغاز، وتناقص احتياطي البنك المركزي بسبب انخفاض تدفقات العملة الأجنبية، وتغذية الاقتصاد اليمني على إيرادات وهمية مبالغ في قيمتها لم يتم توليدها محلياً. كما توصلت الدراسة إلى أن البنك المركزي اليمني استخدم عدداً من السياسات لإدارة سعر الصرف منها: تعويم سعر الريال اليمني، وطباعة كميات كبيرة من العملة دون غطاء ودون أن يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات المنتجة، وإيداع ملياري دولار وهي الوديعة السعودية في الحسابات الخارجية له أثر في رقد احتياطياته بالعملة الصعبة، والسحب منها بعد كل فترة، وبدفعات بلغت حتى الآن 14 دفعة، تم تخصيصها لتغطية الاعتمادات المستندية المتعلقة بشراء المواد الأساسية، وتفعيل أدوات الدين العام المحلي بالإصدار الأول بمبلغ مائة مليار ريال، ووقف الصرف على المكشوف لتغطية عجز موازنة الحكومة، ورفع أسعار الفائدة إلى 28%، وتكوين احتياطي من العملات المحلية بمبلغ خمسمائة مليار ريال. وقد بينت الدراسة أن من آثار سياسات إدارة سعر صرف الريال اليمني ظهور سوق سوداء لبيع وشراء الدولار، وهجرة بعض رؤوس الأموال الوطنية إلى خارج اليمن، وقيام بعض شركات الصرافة بأعمال مصرفية لا تندرج في ضمن اختصاصها، وارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية والخدمات والمشتقات النفطية بشكل كبير وبنسب متفاوتة. وتبين من خلال الدراسة أن السياسات والإجراءات التي استخدمها البنك المركزي أدت إلى السيطرة وبشكل مؤقت على إدارة سعر الصرف وإعادته إلى 420 ريالاً للدولار في أواخر عام 2018م بعد أن وصل في السوق السوداء إلى 800 ريال/دولار، لكن بمرور الوقت عاد الريال للانخفاض مرة أخرى وبشكل تدريجي حتى وصل بحلول نهاية شهر فبراير عام 2019م إلى نحو 570 ريالاً / دولار.

الكلمات المفتاحية: إدارة سعر، صرف الريال اليمني، أسواق الصرف.

المقدمة:

قطاع الأعمال والاستثمار والقرارات السياسية والاقتصادية لأية دولة سواء كانت متقدمة أو نامية⁽¹⁾. حيث يسهم سعر الصرف في توجيه سياسات البلد... النقدية والمالية إذا ما أحسن استخدامه كأداة⁽²⁾ وتقع على عاتق البنوك المركزية مهمة إدارة السياسة النقدية بأساليب متجددة ومبتكرة، وذلك في ضوء عجز الأساليب التقليدية عن مجابهة مشكلات متجددة بعوامل متغيرة⁽³⁾.

لذلك فإن هذه الدراسة جاءت بهدف دراسة ووصف وتحليل أهمية إدارة سعر صرف الريال اليمني،

إن المهمة الأولى للبنوك المركزية هي إدارة أسعار الصرف في البلد، وبمعنى آخر إدارة العمليات المتعلقة بالسيطرة على التغييرات التي تحدث على أسعار العملة الرسمية للبلد وتوجيهها نحو رفع قيمة هذه العملة أمام العملات الأجنبية الأخرى المتداولة في أسواق هذا البلد وغيرها من أسواق العالم. حيث "إن أي تغيير في معدل سعر الصرف سوف يؤثر في

* قسم إدارة الأعمال - كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن .

** قسم إدارة الأعمال - كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن .

2- ما هي السياسات التي قام بها البنك المركزي اليمني من أجل إدارة سعر الصرف في ظل انخفاض قيمته أمام العملات الأجنبية بشكل كبير وفي فترة زمنية قصيرة؟

3- ما الآثار الناتجة عن السياسات التي اتبعتها البنك المركزي اليمني لإدارة سعر صرف الريال اليمني؟

4- ما هي الحلول أو المعالجات التي يمكن لها أن تسهم في إدارة سعر الريال اليمني بشكل فعال وحل مشكلة انخفاض قيمته أمام العملات الأجنبية الأخرى المتداولة في السوق؟

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة تحقيق الآتي:

1- التعمق في معرفة أسباب عدم استقرار أسعار صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية كالدولار الأمريكي، الريال السعودي وغيرها من العملات المتداولة في الأسواق اليمنية.

2- دراسة السياسات التي قام بها البنك المركزي اليمني من أجل إدارة سعر الصرف في ظل انخفاض قيمته أمام العملات الأجنبية بشكل كبير وفي فترة زمنية قصيرة.

3- التعرف على الآثار الناتجة عن السياسات التي اتبعتها البنك المركزي اليمني (عدن) لإدارة سعر صرف الريال اليمني.

4- الإسهام بالعديد من الحلول التي يمكن لها أن تسهم في إدارة سعر الريال اليمني بشكل فعال وحل مشكلة انخفاض قيمته أمام العملات الأجنبية الأخرى المتداولة في السوق.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس موضوعاً أنياً هاماً وجوهرياً ومحور اهتمام عامة المجتمع اليمني ألا

وأسباب غياب استقرار أسعار صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية كالدولار الأمريكي، الريال السعودي، وغيرها من العملات المتداولة في الأسواق اليمنية. ومن ثم التطرق إلى دراسة السياسات التي قام بها البنك المركزي اليمني من أجل إدارة سعر الصرف في ظل انخفاض قيمته أمام العملات الأجنبية بشكل كبير وفي فترة زمنية قصيرة بالإضافة إلى التعرف على الآثار التي أحدثتها سياسات إدارة أسعار الصرف التي استخدمتها إدارة البنك المركزي لإدارة أسعار صرف الريال اليمني.

مشكلة الدراسة:

مع فقدان البنك المركزي للاحتياطي الخارجي من النقد الأجنبي الذي يعد "الأداة الأساسية التي يستخدمها البنك المركزي للحفاظ على استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية إلى الحد الأدنى"⁽⁴⁾. تعرض سعر صرف الريال اليمني لضغوطات كبيرة نتيجة لتظافر أثر صدمات محلية وخارجية فيه، ذات أبعاد إدارية واقتصادية وسياسية، الأمر الذي دفع بقيادة البنك المركزي إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التي استهدفت الحد من آثار تلك الصدمات لكن دون فائدة... ناهيك عن الإجراءات الأخرى التي انتهج فيها البنك المركزي كأسلوب الإقناع الأدبي، لكن جميعها لم تفلح في تقليل من تسارع التغيرات نحو الأعلى التي اتسم بها سعر صرف الريال⁽⁵⁾.

لذا فإن الباحثين حددا مشكلة بحثهما بالتساؤلات الآتية:

1- ما هي أسباب غياب استقرار أسعار صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية كالدولار الأمريكي، الريال السعودي، وغيرها من العملات المتداولة في الأسواق اليمنية؟

لأن الدولار الأمريكي بالنسبة للأسواق النفطية هو العملة المرجعية الأساسية، كما انه من بالغ الصعوبة تغيير معايير الاستيراد لتقليص الاعتماد على اليورو في الواردات لارتفاع معدلات الارتباط التجاري بين الجزائر وأوروبا.

2- دراسة بلعغير (2018) بعنوان: أثر إدارة أزمة سعر صرف الريال اليمني على مستوى الأسعار في محافظة حضرموت⁽⁷⁾.

تستهدف الدراسة دراسة آثار عدم استقرار أسعار صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية مستوى الأسعار في محافظة حضرموت بشكل خاص واليمن بشكل عام، وإيجاد بعض الحلول لإدارة سعر الصرف وبما يؤدي إلى استقرار الأسعار. وتبين من الدراسة أن من عدم استقرار أسعار صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية: فقدان البنك المركزي لكثير من تأثيراته في إدارة السياسة النقدية، انخفاض احتياطي اليمن من العملات الأجنبية، تعويم الريال اليمني، طباعة عملة دون غطاء. وتبين أن من آثار انخفاض سعر الريال اليمني: ارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية والمشتقات النفطية والغاز بمستوى يفوق الضعف عن أسعار عام 2015م، وارتفاع أسعار الخدمات الحكومية والخاصة، ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، وينسب متفاوتة.

3- دراسة رنان راضية بعنوان: درر بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة (2000م-2013م)⁽⁸⁾:

يسعى البحث إلى معرفة درر بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة (2000م-2013م). وتبين من خلال الدراسة أن إدارة الصرف من قبل بنك الجزائر أدت إلى: استقرار نسبي في سعر الصرف الحقيقي الفعلي على

وهو إدارة سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية في السوق اليمني. وتكمن أهمية الموضوع في انه سيضيف للمكتبات اليمنية والعربية وغيرها مرجعاً في موضوع مهم هو إدارة سعر الصرف. كما إن نتائج الدراسة ستسهم في مساعدة البنك المركزي اليمني على إيجاد الحلول والمعالجات التي من شأنها تفعيل تأثيره في إدارة سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية. كما أن هذه الدراسة قد تكون منطلق لدراسات جديدة أخرى قد يقوم بها باحثون آخرون.

منهج الدراسة:

بغرض دراسة ومعالجة مشكلة الدراسة من مختلف جوانبها، والوصول إلى نتائج مفيدة تحقق أهداف الدراسة، فقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات.

الدراسات السابقة:

يمكن للباحثين استعراض الدراسات السابقة

التي تطرقت إلى موضوع دراستهما كما يأتي:

1- دراسة جوادي (2017م) بعنوان : إدارة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمة الاقتصادية الخارجية لليورو والدولار⁽⁶⁾:

واستهدفت دراسة إدارة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمة الاقتصادية الخارجية لليورو والدولار. وقد توصلت الدراسة إلى أن تنوع الصادرات بين الدولار واليورو له تأثير يؤدي إلى عدم استقرار القدرة الشرائية بالدولار، ولكن له تأثير يؤدي إلى استقرار القدرة الشرائية الجزائرية باليورو، والذي يعد عن تأثير التقلبات في وضع (ص)، أي إن الوضع سيؤدي إلى استقرار خارجي أكبر. كما توصلت الدراسة إلى أنه من الصعب اعتماد اليورو عملة مرجعية للصادرات،

الذي يتحدد فيه السعر من خلال الموازنة بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، والذي لا يصلح استخدامه في الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية كاليمن، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم لأسعار المستهلك، بمعدل متوسط سنوياً بلغ 14%، وتدهور قيمة الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي بمعدل أكثر من 70%، وهو ما أدى إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية. كما توصلت نتائج البحث إلى أن هناك ضعفاً وبُطئاً وتناقضاً في استخدام أدوات السياسة النقدية لإصلاح الاختلالات الاقتصادية، والسبب يعود برأي الباحث لعدم وجود الخبرة الكافية لدى القائمين على البنك المركزي اليمني في إدارة السياسة النقدية.

6- Study Christopher Adam and Other (2004): Exchange Rate Policy and the Management of Official and Private Capital Flows in Africa⁽¹¹⁾:

واستهدفت الدراسة معرفة سياسة سعر الصرف وإدارة التدفقات الرسمية والخاصة لرأس المال في أفريقيا، خاصة في مواجهة الصدمات الخارجية الكبيرة. وقد أظهرت بعض نتائج الدراسة إلى إن للصدمات آثاراً مفيدة على المدى الطويل، ولكن عندما يكون استبدال العملات مرتفعاً فإنها يمكن أن تؤدي إلى مشاكل كبيرة في إدارة الاقتصاد الكلي في المدى القصير. كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه عندما تكون هناك مصداقية للالتزام من قبل صانعي السياسة بالتضخم المنخفض ثابتة، فإن بعض درجة التعويم، الزيادة في القاعدة النقدية أو عدم تعديدها على الإطلاق، هو النهج الأكثر جاذبية.

7- Study Khalid Sekkat, Aristomene Varoudakis (2000): Exchange rate management and manufactured exports in Sub-Saharan Africa⁽¹²⁾:

تستهدف هذه الدراسة تقويم تأثير سياسة إدارة سعر الصرف على أداء الصادرات المصنعة في مجموعة

المدى المتوسط والقصير، الاستقرار المالي الخارجي، الحفاظ على احتياطات الصرف كهدف أساسي. كما تبين من خلال الدراسة أن بنك الجزائر قام بالإدارة أو التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الجزائرية من خلال العمليات الآتية: الاستثمار في صناديق الأوراق المالية خاصة في الخارج، تنويع العملات المشكلة للاحتياطات لتفادي المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات، اتخاذ إجراءات إدارة الحوافظ المالية.

4- دراسة بلجالي، وصابرينة (2018م) بعنوان: تقييم كفاءة إدارة التدفقات النقدية في الأجهزة البنكية المغربية⁽⁹⁾:

تستهدف الدراسة قياس وتقويم كفاية إدارة التدفقات النقدية لعينة من بنوك المغرب العربي وذلك بغرض تسليط الضوء على كيفية الموازنة بين المبالغ النقدية الداخلة والخارجة ومن ثم تقويم فعاليتها تسييرها، حيث إن هذه العملية تمكن المؤسسات عموماً والبنوك خصوصاً من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد، ومن ثم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وتمويل توسعاتها إضافة إلى تحقيق وتوزيع الأرباح، وذلك في دراسة مقارنة بين طريقة النسب المالية والتحليل التلغيفي للبيانات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط مستويات الكفاية للبنوك المغربية محل الدراسة قد بلغت وفق أسلوب تحليل النسب المالية 52.17%، في حين بلغت وفق أسلوب تحليل مغلف البيانات 81.31%.

5- دراسة أمين علي ملهي محمد (2014م) بعنوان تقييم كفاءة البنك المركزي اليمني في إدارة السياسة النقدية للفترة 2007م - 2011م⁽¹⁰⁾:

استهدفت البحث تقويم الاختلالات الاقتصادية، وتقويم نظام تعويم سعر الصرف، وتقويم رقابة البنك المركزي اليمني في توجيه الموارد المالية في المصارف لدعم القطاع الخاص. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن معظم الاختلالات الاقتصادية في اليمن كان سببها الرئيسي هو نظام تعويم سعر الصرف،

النتائج التي تم جمعها من البيانات الثانوية من بنك كينيا المركزي وتحليلها إلى أن عمليات التدخل التي قام بها البنك تقلل بشكل عام من تقلب سعر الصرف. هذا ينطبق بشكل خاص على التدخلات التي تتم مع إخطار الجمهور. كما أظهرت النتائج أن تأثير تدخل البنك المركزي الكيني كان واضحاً في السوق.

10- Study Ai-ru (Meg) Cheng – Kuntal Das – Takeshi Shimatani(2013): Central bank intervention and exchange rate volatility: Evidence from Japan using realized volatility⁽¹⁵⁾:

تستهدف هذه الدراسة إلى التوضيح ومن خلال أدلة تجريبية جديدة على فعالية تدخلات بنك اليابان في صرف العملات الأجنبية وعلى التقلبات اليومية المحققة في أسعار صرف الدولار الأمريكي/الين الياباني. وتشير نتائج الدراسة إلى أن تدخلات بنك اليابان قد زادت من تقلبات السوق والتي لم تتسبب فقط في حدوث قفزات إيجابية قصيرة الأجل، ولكنها كانت أيضاً مستمرة بمرور الوقت. كما بينت نتائج الدراسة انه لا يوجد أي دليل على أن التدخلات كانت فعالة في التأثير في عوائد سعر الصرف لفترة العينة بأكملها.

11-Study Richard Payne Paolo Vitale (2003): A transaction level study of the effects of central bank intervention on exchange rates⁽¹⁶⁾:

واستهدفت هذه الدراسة دراسة آثار عمليات التدخل المعقمة التي تم تنفيذها البنك الوطني السويسري (SNB). وقد بينت نتائج الدراسة إن التدخل الذي يقوم به البنك له آثار مهمة على المدى القصير على عوائد سعر الصرف. على وجه الخصوص. كما بينت الدراسة أيضاً أن التدخل يحدث تأثيراً أقوى عندما يتحرك البنك المركزي السويسري مع السوق، وعندما ينسق نشاطه مع البنوك المركزية الأخرى.

من الدول الأفريقية بجنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 1970-1992. وقد أظهرت الدراسة أنه يتم دراسة تأثير سياسة سعر الصرف من خلال تأثير ثلاثة مؤشرات هي: تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي، تقلب سعر الصرف الحقيقي، مقاييس نموذجية الخطأ، كما بينت الدراسة إلى وجود نظام لسعر الصرف هي: نظام سعر ثابت في ستة بلدان، ونظام معدل أكثر مرونة في خمسة بلدان. وتشير النتائج أيضاً إلى أن إدارة سعر الصرف مهمة لأداء التصدير.

8- Study Bassem Kamar & Damiana Bakardzhieva (2005): Economic trilemma and exchange rate management in Egypt - Review of Middle East Economics and Finance⁽¹³⁾:

وتسعى هذه الدراسة إلى دراسة التدرج الاقتصادي وإدارة سعر الصرف في جمهورية مصر العربية. وقد أكدت نتائج الدراسة التجريبية أن مزيج السياسة الاقتصادية المصرية أدى في الغالب إلى بعض تقلبات أسعار الصرف الحقيقية، وهو أمر لا يتفق مع سياسة سعر الصرف الثابت. لذلك فأن الحل الأكثر ملائمة لمصر هو النظام "المُدَار"، حيث إن هذا الخيار سيسمح لصانعي السياسة المصريين بتوجيه الاقتصاد بعيداً عن الصدمات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية العديدة.

9- Study Ouma Petro Kembe (2013): Impact Of Central Bank Interventions On Foreign Exchange Rate Volatility In Kenya:⁽¹⁴⁾

استهدفت هذه الدراسة دراسة تأثير تدخل البنك المركزي في تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية في كينيا. وأظهرت النتائج أن البنك المركزي قام بعدد غير مسبوق من عمليات التدخل المنسقة من جانب واحد في السنوات العشر الماضية. وقد أظهرت

المحور الاول : الإطار النظري : سعر الصرف
(المفهوم ، الأسواق ، الإدارة ، الأهمية):

تعريف مفهوم سعر الصرف:

تعددت التعريفات الخاصة بتعريف مفهوم سعر الصرف، مما انعكس على الصياغة العامة للمفهوم وظهور الكثير من التعريفات، التي يعتقد كل من قام بتأليفها بشموليتها وقدرتها على تعريف المعنى الحقيقي والواضح لـ (سعر الصرف)، وفي الحقيقة أنه مهما اختلفت تلك التعريفات في الصياغة إلا إن الجوهر الرئيسي الذي يوضح معنى المفهوم يكاد يكون واحداً. فقد تم تعريف سعر الصرف بأنه " هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية⁽¹⁷⁾. وعرف من قبل البعض بأنه " عبارة عن عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية التي تعادل وحدة واحدة من العملة الأجنبية والعكس، معنى أنه عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أي ثمن العملة المحلية مقومة في شكل وحدات من العملة الأجنبية ويتم تحديد هذا الثمن بناءً على العرض والطلب في سوق العملات⁽¹⁸⁾. ويعرف سعر الصرف أيضاً بأنه " هو الوحدة الواحدة من عملة دولة ما التي يستلزم دفعها لشراء جزء أو وحدة واحدة أو وحدات من عملة دولة أخرى"⁽¹⁹⁾.

ويرى البعض أن سعر الصرف يمكن تعريفه وفق اتجاهين هما⁽²⁰⁾:

الاتجاه الأول: من وجهة نظر العملة الأجنبية، وهو عدد وحدات العملة الوطنية التي يتم تبادلها مع وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

الاتجاه الثاني: من وجهة نظر العملة الوطنية: ويعرف سعر الصرف وفقاً لهذا الاتجاه بأنه عدد وحدات العملة الأجنبية التي يتم تبادلها مع وحدة من العملة الوطنية.

ويمكن للباحثين تعريف سعر الصرف بأنه: هو الوحدة الواحدة من عملة دولة ما التي يستلزم دفعها لشراء جزء أو وحدة واحدة أو وحدات من عملة دولة أخرى.

تعريف سوق الصرف:

تعددت التعاريف المتعلقة بتحديد مفهوم سوق الصرف، نظراً للاختلاف وجهات نظر كتابها ومؤلفيها، لذلك فقد برزت مجموعة كبيرة من التعريفات التي يعتقد كل كاتب بأنها تعطي تحديداً دقيقاً لمفهوم سوق الصرف. ومنها ما يلي:

سوق سعر الصرف هو الذي يقوم " بتوفير العملات عبر وسطاء معينين لمن يرغب في شراء العملة بسعر محدد (سعر الطلب call price) أو بالسعر المحدد في السوق (سعر العرض bid price) والذي يمثل سعراً أعلى من سعر التداول الأخير أو مساوياً لسعر التداول الآتي وبحسب رغبة المتعاملين الذين يودون البيع"⁽²¹⁾.

ويمكن للباحثين تعريف سوق الصرف بأنه: الأمكنة أو الوسائل التي يتم عبرها بيع وشراء العملات في بلد معين أو في مجموعة دول أو على مستوى العالم.

إدارة سعر الصرف:

تعددت التعريفات المتعلقة بإيجاد تعريف شامل لمفهوم "إدارة سعر الصرف"، بسبب الاختلاف الحاصل في وجهات نظر الكتاب المختصين في مجال إدارة الأعمال وإدارة العمليات المصرفية والاقتصاد، والعلوم المالية المصرفية، وهذا الأمر أدى إلى وجود العديد من التعريفات التي يحاول كل منها إعطاء صيغة شاملة لهذا المفهوم، ويمكن لنا التطرق إلى بعض هذه التعريفات كما يأتي:

إدارة سعر الصرف، هي العملية التي بواسطتها تقوم البنوك المركزية والسلطات النقدية الأخرى إما بشراء أو بيع العملات الأجنبية في سوق العملات الأجنبية بشكل طبيعي مقابل عملاتها الخاصة بما يتماشى مع

النقدي. "ويعد الاستقرار النقدي أحد أهم الشروط لتحقيق استقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية من خلال محاولة تلك السياسة تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار وكذلك تحقيق نمو النقد الإسمي بمعدل يقترب من معدل نمو الإنتاج السلعي⁽²⁴⁾.

أنواع سعر الصرف:

قام المختصون في مجال الإدارة المالية والعلوم المالية والمصرفية وعلم الاقتصاد بتقسيم سعر الصرف إلى أنواع عديدة وبمسميات عديدة، يمكن لنا التطرق إلى واحد من هذه التقسيمات، كما يأتي:

1- السعر الرسمي الثابت: وهو السعر المركزي الذي يستخدم في عملية تقويم جميع إيرادات الدولة. وقد أثبتت أزمات البنوك وأسعار الصرف الأخيرة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وأوروبا الشرقية وتركيا أن سعر الصرف الثابت غير قابل للاستدامة في سياق العولمة المالية المتنامية⁽²⁵⁾.

2- السعر الموازي: الذي يتقرر يومياً تبعاً لقوى السوق، ويستخدم على نطاق واسع محلياً وخارجياً خاصة من قبل القطاع الخاص.

3- الأسعار الإدارية: وهي الأسعار التي تقررها السلطة، وهو السعر التحاسبي الذي يطبق من قبل السفارات، الكليات، حوالات المواطنين، شراء العملات الأجنبية⁽²⁶⁾.

المحور الثاني: الجانب التحليلي:

المحور الفرعي الأول: أسباب عدم استقرار سعر صرف الريال اليمني:

من أهم أسباب عدم استقرار سعر صرف الريال اليمني هي "فقدان البنك المركزي لمصادر تغذيته بالعملات الأجنبية، حيث أدى توقف تدفقات النقد الأجنبي إلى فقدان البنك المركزي أهم مصادر تغذيته بالعملات الأجنبية ... والسبب في ذلك هو نقص

بعض أهداف السياسة، وتحقيق مجموعة من الأهداف أو الأمور الأخرى كالتحكم في التضخم أو الحفاظ على التوازن الداخلي، للحفاظ على التوازن الخارجي، منع سوء توزيع الموارد، الحفاظ على القدرة التنافسية، تعزيز النمو، منع أو التعامل مع الأسواق غير النظامية والأزمات، ولتحقيق هذه الأهداف تسعى البنوك المركزية إلى استهداف مستوى سعر الصرف، أو التقليل من تقلب سعر الصرف، أو التأثير في كمية الاحتياطيات الأجنبية⁽²²⁾.

ويمكن للباحثين تعريف إدارة سعر الصرف على أنها السياسات والعمليات والإجراءات الإدارية التي يتخذها البنك المركزي بالاعتماد على المبادئ الإدارية والأدوات والمؤشرات المالية والاقتصادية، والتي يهدف من خلالها إلى السيطرة على التغييرات التي تحدث على أسعار صرف العملة الوطنية للبلاد وتوجيهها نحو رفع قيمة هذه العملة أمام العملات الأجنبية الأخرى المتداولة في أسواق التداول.

أهمية إدارة سعر الصرف:

يمارس سعر الصرف أثراً مهماً في التأثير في مختلف نواحي البنية الاقتصادية... ففي البلدان المتقدمة عادة تحدد الإدارة الاقتصادية هدف استقرار النمو ومعدلات التضخم كأهم أهداف سياسة سعر الصرف، فيما نجد أن معظم البلدان النامية تسعى إلى تقليص معدلات التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات كهدف رئيس لسياسة إدارة سعر الصرف⁽²³⁾.

كما إن سياسات إدارة سعر الصرف تعد من أهم الأسباب المباشرة وأكثرها علاقة بارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية والصناعية والخدمات في أي بلد. لذلك فقد زادت أهمية موضوعات إدارة سعر العملات المحلية بشكل كبير في الأوساط الإدارية والاقتصادية. كما إن الإدارة السليمة والفعالة لإدارة سعر الصرف هي التي تعمل على إيجاد الاستقرار

استغلال البنوك المحلية لفارق سعر الصرف خصوصاً إن بنوكاً تجارية أجبرت المواطنين على سعر الصرف المحدد من قبل البنك المركزي اليمني غير المفعّل في السوق المحلي⁽³⁰⁾. كما أن من أهم أسباب انخفاض قيمة الريال اليمني هي طباعة المزيد من النقود دون غطاء، حيث "إن القيام بمثل هذا الأمر يعد لجوءاً إلى الحلول السهلة عوض التفكير في الحلول الجذرية والنهائية للأزمة، ذلك أن الكميات الكبيرة التي تمت طباعتها سوف تزيد بالتأكيد من حجم الكتلة النقدية المتداولة دون أن يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات المنتجة، ومن ثم فإن هذا الإجراء سوف تظهر آثاره في الأجلين القصير والمتوسط في ارتفاع معدلات التضخم"⁽³¹⁾. فقيام البنك المركزي بطباعة أكثر من (600) مليار دون غطاء كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدهور قيمة الريال اليمني في السوق المحلية، نظراً لكونه قراراً مفاجئاً بالإضافة إلى محدودية تأثيراته الإيجابية المتوقعة، إذا ما فرضنا أنه سيعمل على تنشيط الصادرات اليمنية، حيث إن إجمالي الصادرات اليمنية من المنتجات غير النفطية بحدود 10% من إجمالي صادرات اليمن.

ومن أسباب انخفاض الريال اليمني في أسواق الصرف هي اعتماد مركز السياسة النقدية على هدف واحد، وإن "اختصار أهداف السياسة النقدية من قبل البنك المركزي... بهدف واحد هو الاستقرار الاقتصادي بمفهوم استقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف (العملة المحلية) مقابل الدولار عن طريق الاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطيات الأجنبية والاستعداد التام لتلبية جميع طلبات تحويل (العملة المحلية) إلى الدولار يفقد البنك المركزي وسياسته النقدية أهم وظائفها في الإسهام الجاد والتناغم مع السياسات الأخرى في تحقيق

إيرادات الدولة من تصدير النفط والغاز وهي المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة اليمنية بالنقد الأجنبي، حيث توجه العملة الأجنبية لتلبية متطلبات السوق من السلع والمواد من خلال ضخ العملة الأجنبية إلى حسابات البنوك بالخارج لفتح اعتمادات لمستوردات القطاع التجاري والصناعي، ويتم إيداع مقابل قيمتها من العملة المحلية⁽²⁷⁾. ومن ثم فإن هذا الأمر أفقد البنك المركزي اليمني من حوالي ثلثي مصادر تغذيته بالعملات الأجنبية.

ومن أسباب انخفاض سعر صرف الريال اليمني هي الاعتماد على اقتصاد أحادي الجانب، "فكما هو معروف أن سعر الصرف يتحدد في ضوء الإمكانيات الاقتصادية تجاه العالم الخارجي... وفي البلدان النامية المصدرة للمواد الأولية فإن اقتصادها أحادي الجانب يعتمد على الربيع النفطي (والغاز)"⁽²⁸⁾، ومن هذه الدول اليمن. لذلك فإن توقف إنتاج وتصدير نفطها وغازها بشكل شبه تام، أدى إلى انخفاض كبير في احتياطياتها من العملات الأجنبية مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية الأخرى. فقد كان النفط والغاز يغطي أكثر من 70% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة⁽²⁹⁾.

ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض قيمة الريال اليمني هي تعويم الريال اليمني من قبل البنك المركزي دون خطط واضحة، حيث "أدى إقرار البنك المركزي اليمني في عدن تعويم الريال اليمني عموماً ليقضي على السعر المحدد للعملات الأجنبية ويترك الأمر بيد تجار العملة والبنوك في تحديد سعر الصرف الذي يختلف من بنك إلى آخر بالإضافة إلى سعر الدولار في السوق السوداء... على الرغم من عدم العمل بالأسعار المحددة من البنك المركزي منذ بداية الأزمة اليمنية، غير أن هذا القرار يقلص

التجارية والإسلامية في اليمن حدّ كثيراً من توسعها وانتشارها على مستوى دول الشرق الأوسط، وحد من قدرتها على امتلاك الأرصدة الخارجية من العملات الأجنبية. ومن الأسباب التي أسهمت بشكل كبير في انخفاض سعر الريال اليمني هي الاعتماد على دعم المؤسسات المالية الأجنبية وتحويلات المغتربين، حيث إن الاعتماد على "إيرادات وهمية مبالغ في قيمتها، أو تحويلات من الخارج، لم يتم توليدها محلياً تؤدي في نهاية الأمر إلى زيادة الضغوط التضخمية والاستهلاكية، وإنتاج سعر صرف مبالغ فيه يتجاوز القيمة الحقيقية للعملة المحلية. وهذا يؤدي إلى عدم قدرة العملة على التلاؤم مع متغيرات الواقع الاقتصادي، ومن ثم فإن انخفاض سعر الصرف يكون شديداً وسريعاً وقد يستمر لفترة من الوقت عند حدوث الصدمات"⁽³⁶⁾. فاعتماد الدولة اليمنية على المساعدات التي تقدم لها من قبل الصناديق والمنظمات الدولية والتي توقفت في السنوات الأخيرة بفعل الحرب، وعلى تحويلات المغتربين التي قلت كثيراً بفعل الإجراءات التي قامت بها بعض دول الخليج العربي بإحلال مواطنيها في كثير من الوظائف التي يعمل بها المغتربون اليمنيون، كانت من الأسباب المهمة التي أدت إلى تدهور قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية.

ومن الأسباب التي أسهمت في انخفاض الريال اليمني هي عدم استقلالية البنك المركزي بشكل كامل عن السلطات التنفيذية، فبحسب قانون البنك المركزي اليمني لا توجد استقلالية كاملة للبنك المركزي عن الجهات التنفيذية في الدولة كرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، وهذا ما يؤدي في كثير من الأوقات إلى تأثير هذه السلطات في خطط وسياسات إدارة البنك المركزي للسياسة المتعلقة بإدارة أسعار الصرف، فالسلطات التنفيذية في اليمن كغيرها من الدول النامية

الهدف التتموي المركزي"⁽³²⁾. ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض قيمة الريال اليمني ليس فقط من لحظة ولادة الأزمة الحالية التي يعاني منها الريال اليمني التي ظهرت بعد الحرب التي تشهدها اليمن، وإنما منذ فترات زمنية طويلة تعود إلى ما قبل عام 2000م. ومن الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر الريال اليمني هي الإنفاق الحكومي الكبير والتمويل بالعجز، حيث "إن الإنفاق الاستهلاكي الكبير من قبل الحكومة مقابل تناقص عائدات النفط التي تمثل المصدر لعرض العملة الأجنبية، يجعل سعر الصرف ... هو الآخر غير قادر على الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض التضخم ومن ثم تصبح العملة ... مهددة بالانهيار"⁽³³⁾. وهذا ما حصل بالضبط لليمن فقد أدى "العجز الكبير الذي حققته الموازنة العامة للدولة اليمنية خلال 2015م وعام 2016م ولجوء الدولة إلى تعطية ما يقارب الـ 70% من نفقاتها من خلال التمويل بالعجز، أو السحب على المكشوف من البنك المركزي (في صورة دين على الحكومة) إلى استنفاد مخزون النقد لدى البنك المركزي من العملة، ومع مرور الوقت فقد البنك المركزي القدرة على التدخل والتحكم في العرض النقدي"⁽³⁴⁾.

ومن الأسباب المهمة أيضاً التي ساعدت على انخفاض قيمة الريال اليمني هي تخلف البيئة المصرفية، حيث "إن تخلف البيئة المصرفية في الدول العربية (ومنها اليمن) وعدم قدرتها على التعامل مع تقلبات أسعار الصرف الأجنبي، والتي تؤدي في النهاية إلى تعميق عجز الموازنة العامة وزيادتها، والتي تكون لها آثار كبيرة على الاقتصاد منها ارتفاع المديونية الخارجية والداخلية وارتفاع المستوى العام للأسعار، في ظل عدم توفر المرونة الكافية في الجهاز الإنتاجي وتخلف البنية المصرفية"⁽³⁵⁾. فمشكلة تخلف البيئة المصرفية لكثير من البنوك

بعقد اتفاقات مع البنوك التجارية اليمنية بشأن تنفيذ مشاريع مختلفة الهدف منها المساعدات النقدية، وبحيث يكون البنك المركزي عاملاً مساعداً للمنظمات الدولية في مراقبة دخول تلك المبالغ بالعملة الأجنبية إلى السوق اليمنية عبر البنوك المتعاقدة معها، وإظهار ذلك في التقارير الدولية⁽⁴⁰⁾. ومنها "إيداع مبلغ ملياري دولار وهي الوديعة السعودية في الحسابات الخارجية للبنك لرفد احتياجاته بالعملة الصعبة، للوفاء بالالتزامات الناشئة من النقد الأجنبي نتيجة للمعاملات التجارية بين الاقتصاد المحلي والخارجي لتغطية الاحتياجات المعيشية لليمن⁽⁴¹⁾". وقام البنك المركزي "في الشهر الأول من عام 2018م بتوجيه كافة البنوك التجارية ومحلات الصرافة بتداول الأوراق النقدية لعملة الدولار الأمريكي من الفئات التي تحمل الأعوام (1999م- 2001م- 2003م- 2006م) وعدم صرفها بسعر أقل من السعر السائد في السوق طالما إنها سليمة من التزيف والتلف. وكان قبل ذلك يتم صرفها بمبلغ يقل بكثير عن سعر الصرف السائد في السوق ويمتدح البعض عن صرفها. لكن بحلول نهاية فبراير فإن الكثير من محلات الصرافة ترفض صرف هذه الفئات لأسباب تتعلق برفض العملاء استلامها عند بيعها الدولار لهم. ومع بداية عام 2018م قام البنك المركزي اليمني بالبداية بسحب الدفعة الأولى من الوديعة السعودية لتغطية الاعتمادات البنكية للمواد الأساسية بمبلغ وقدره 20 مليون و428 ألف دولار، فضلاً عن إقرار الدفعة الثانية من طلبات البنوك لتغطية الاعتمادات من الوديعة السعودية⁽⁴²⁾".

وقام البنك المركزي باستخدام سياسات وإجراءات متنوعة وعاجلة لمعالجة الانخفاض في قيمة الريال اليمني منها: "إصدار شهادة الإيداع للبنوك التجارية بنسبة فائدة 17%⁽⁴³⁾. على أن تدفع أرباح الفوائد

بحسب رأي الباحثين تعمل في أوقات كثيرة على إيجاد حلول قصيرة الأمد للزمات التي تواجهها، ومن ثم فإنها تلجأ إلى البنك المركزي باعتباره احد الأدوات أو الوسائل التي يمكن استخدامها لإدارة هذه الأزمة، وهذا من شأنه عرقلة خطط واستراتيجيات البنك المركزي المتعلقة بإدارة السياسة النقدية ومنها إدارة سعر صرف العملات.

المحور الفرعي الثاني: السياسات والإجراءات التي استخدمها البنك المركزي اليمني لإدارة سعر الصرف:

هناك العديد من السياسات والإجراءات التي قام بها البنك المركزي اليمني لمعالجة انخفاض قيمة العملة الوطنية منها: "ما قام به مجلس إدارة البنك المركزي اليمني بتاريخ 2017/8/14م من قرار بإلغاء التعامل بسعر صرف الدولار الأمريكي على أساس ثابت عند 250 ريال/ دولار، والتوجه بإجراء كافة المعاملات المصرفية على قاعدة إدارة سعر الصرف المعتمدة رسمياً على أساس التعويم اعتباراً من 2017/8/15م⁽³⁷⁾". وما قام به البنك المركزي اليمني من التخلي عن توفير النقد الأجنبي لتمويل احتياجات التجارة الخارجية (فتح اعتمادات مستندية للاستيراد)، تحت مبرر تعويم العملة⁽³⁸⁾. وقد استمر هذا الأمر لفترة معينة شهدت فيها السوق مضاربات أدت إلى انخفاض كبير في قيمة الريال اليمني. وما قام به البنك المركزي من إصدار سندات حكومية بنسب فائدة تصل إلى 12% ولفترات مختلفة من سنة إلى ثلاث سنوات، وإصدار ودائع الوكالة للبنوك الإسلامية بصافي ربح عند البيع بنسبة 13% بحسب الآليات المقررة من هيئات الرقابة الشرعية⁽³⁹⁾". كما قام البنك المركزي باستخدام سياسات وإجراءات لمعالجة الانخفاض المستمر والكبير في قيمة الريال اليمني منها: "السماح لمنظمات الأمم المتحدة النقدية

واعتبار تلك الأعمال جرائم اقتصادية مخلة بأمن واستقرار البلاد وسوف يتم إحالتهم إلى القضاء اليمني بالإضافة إلى إبلاغ الجهات الدولية والإقليمية ووقف جميع التعامل مع تلك البنوك وشركات الصرافة⁽⁴⁴⁾ "

ومن أجل الإسهام الفاعل في تحسين سعر صرف الريال اليمني والحد من انخفاض قيمته في الأسواق المحلية قام البنك المركزي في بداية شهر أكتوبر 2018م بإيداع المنحة السعودية الجديدة بمبلغ (200) مليون دولار، إلى حساباته، وهذه الوديعة تضاف إلى ما تم إيداعه سابقاً، وهو مليار دولار عام 2012م و(2) مليار دولار عام 2018م. كما قام في بداية شهر أكتوبر 2018م بإيداع ستين مليون دولار، وهي المنحة النفطية المقدمة من قبل المملكة العربية السعودية، التي استهدفت حسب المسؤولين السعوديين دعم عملية استقرار سعر صرف الريال اليمني والاقتصاد اليمني. وقام في 30 أكتوبر 2018م وعبر قطاع الرقابة على البنوك فيه وبمساعدة نيابة الأموال العامة بإحالة أكثر من (120) قضية إلى المحاكم المتخصصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بذلك وبحسب القانون ومراعاة للمصلحة العامة. وبالتحديد في القضايا المتعلقة بالتلاعب في أسعار سعر الصرف. وقام البنك المركزي بعد حملة التفتيش بإغلاق الكثير من شركات الصرافة، التي بلغ عددها في عدن (50) محلاً، وفي المهرة (11) محلاً وذلك في حوالي منتصف عام 2018م وبعد أن بلغت قيمة الريال اليمني 540 ريالاً للدولار الواحد. وفي الشهر الأخيرة من عام 2018 قامت إدارة البنك المركزي اليمني بعقد اجتماع مع مدراء البنوك، أوضحت لهم فيه أهمية قرار البنك المركزي وقف عملية السحب على المكشوف، وإنزال مائة مليار ريال سندات وما

على ودائع العملاء كل ثلاثة أشهر او بموجب قرار متخذ من قبل محافظ البنك المركزي. كما قام البنك المركزي اليمني بإصدار قرار برفع مبلغ الضمان المتعلق بالحصول على تصريح مزاولة نشاط الصرافة إلى 100 مليون ريال يمني بعد أن كان قبل القرار مبلغ 10 مليون ريال يمني، بهدف تقليل الانتشار والتوسع في الاستثمار في قطاع شركات الصرافة، حيث إن المبلغ المحدد قبل القرار غير كبير ويساعد على توجيه الأفراد والشركات ومنهم من غير أهل الخبرة على الاستثمار في نشاط الصيرفة. كما قام البنك المركزي اليمني بعمليات مصرفية مهمة تمثلت في محاولة إيجاد استقرار في الأسواق المحلية، تمثلت في فتح اعتمادات مستندية بغرض مساعدة التجار اليمنيين في عملية استيراد المواد والسلع الأساسية والضرورية التي تمس بشكل مباشر حياة المواطنين في اليمن، مستفيداً مما وفرته له الحكومة اليمنية من مبالغ نقدية بلغت مبلغ 100 مليون دولار أمريكي. كما قام البنك المركزي اليمني بإصدار قرار يستهدف من خلاله محاولة منع خروج العملة الصعبة خارج حدود الجمهورية اليمنية وذلك بتحديد المبالغ المسموح بخروجها خارج اليمن بمبلغ (10000) دولار أمريكي فأقل.

وقام البنك المركزي اليمني في شهر سبتمبر من عام 2018م بالتدخل في الأسواق المحلية بهدف إحداث استقرار لسعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية في هذه الأسواق، من خلال فتح اعتمادات للتجار اليمنيين تمكنهم من استيراد المواد الضرورية الأساسية التي تمس حياة ومعيشة المواطن اليمني، وفي حدود (200000) دولار أمريكي لكل تاجر يرغب في الاستيراد. وقام أيضاً باتخاذ "الإجراءات القانونية ضد البنوك وشركات الصرافة المخالفة منها إيقاف خدمات السوفت وإدخالها في القوائم السوداء

عجز موازنة الحكومة، ورفع أسعار الفائدة إلى 28%، وتكوين احتياطي من العملات المحلية بمبلغ خمسمائة مليار ريال. أما في ديسمبر 2018م أكدت إدارة البنك إن احتياطات البنك المركزي الخارجية بلغت 2.7 مليار دولار، بما في ذلك الوديعة السعودية، والتي لم يسحب منها سوى ثلاثمائة وستة وخمسون مليون دولار فقط، موضحة أن البنك سيستمر بموجب خطته الموضوعة بتغطية الاعتمادات للمواد الأساسية حتى نهاية 2019م. وفي 20 ديسمبر 2018م شدد البنك المركزي اليمني على قراره بتكوين احتياطي نقدي بالعملة المحلية يقدر بخمسمائة مليار ريال يمني، وحرصه على انتهاز سياسة نقدية تستهدف إصلاح الاختلال في العرض النقدي والحفاظ على استقرار أسعار الصرف. أما في 20 ديسمبر 2018م أعلنت إدارة البنك عدم وجود حاجة ملحة لإصدار أية كميات نقد إضافية، نظراً للتحسن الكبير في مستوى التدفقات النقدية الداخلة نتيجة تعافي الدورة النقدية في القطاع المصرفي وتسديدات التجار محلياً للاعتمادات المفتوحة عبر بنوكهم بالريال اليمني والمغطاة خارجياً من البنك المركزي عبر الوديعة السعودية، إضافة إلى ما تم إيداعه من إيداعات الصكوك وشهادات الإيداع التي أصدرها البنك المركزي مؤخراً⁽⁴⁶⁾.

أما في 21-يناير 2019م قام البنك المركزي اليمني، بتحويل مبلغ وقدره 61 مليون دولار أمريكي من الوديعة السعودية، إلى حسابات البنوك التجارية الخارجية لتغطية طلبات البنوك من المواد الغذائية خاصة حليب الأطفال والقمح. كما قام بتحديد سعر ثابت للدولار يساوي 440 ريالاً يمني. وقام أيضاً بالاتفاق مع المنظمات الدولية الداعمة لليمن، على تحويل جميع المبالغ الواردة لليمن من المنظمات الدولية عبر حسابات البنك المركزي اليمني. بغرض

في حكمها، وإيجاد مخزون " نقد غير مصدر" بحوالي 500 مليار ريال. وفي نهاية شهر أكتوبر عام 2018م وافق البنك المركزي على سحب ثلاث دفعات من الوديعة بمبلغ إجمالي 170 مليون دولار وهي تمثل الدفعة الرابعة والخامسة والمتأخرات من الدفع السابقة الثانية والثالثة. موزعة على كل البنوك المتقدمة لتغطية بعض المواد الأساسية. ويسعر 585 ريالاً للدولار بالنسبة للمواد الأساسية. أما في 4/ نوفمبر/ 2018م، أعلن البنك المركزي، تعديل أسعار صرف الريال مقابل العملات الأخرى ومنها الدولار الأمريكي وذلك بغرض تغطية الاعتمادات المستندية البنكية لاستيراد السلع والمواد الأساسية من مبالغ من الوديعة السعودية والموارد الذاتية التي استطاع أن يكونها البنك، وكذلك تعديل أسعار بيع الدولار للحالات المرضية. ليصبح سعر بيع الدولار الواحد 570 ريالاً بدءاً من 5 نوفمبر 2018م⁽⁴⁵⁾.

وقام البنك المركزي بتعديل سعر المصارفة لتغطية الاعتمادات المستندية المغطاة من الوديعة السعودية للمواد الأساسية، وبدءاً من الدفعة الثامنة ومن تاريخ 20 نوفمبر 2018م، ليصبح سعر البيع 458 ريالاً للدولار الواحد، وذلك بغرض حسن إدارة الكتلة النقدية بحسب تقارير البنك. وقام البنك المركزي أيضاً ومن مسؤوليته وإسهامه في السياسة النقدية بتعديل سعر المصارفة لتغطية الاعتمادات المستندية المغطاة من الوديعة السعودية للسلع الأساسية ليصبح 520 ريالاً للدولار الواحد، اعتباراً من 22/ نوفمبر 2018م. أما في 29- نوفمبر 2018م أعلن محافظ البنك المركزي اليمني لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، "أن التحسن في أسعار صرف الريال اليمني جاء نتيجة إدارة الكتلة النقدية بطريقة صحيحة، إضافة تفعيل أدوات الدين العام المحلي بالإصدار الأول بمبلغ مائة مليار ريال، ووقف الصرف على المكشوف لتغطية

الحسابات في دفع التزاماته باليورو إضافة إلى تعزيز التعاون بين البنوك الألمانية واليمنية⁽⁴⁷⁾.
 وخلص القول يمكن للباحثين القول إن بعض السياسات التي قام بها البنك المركزي نجحت جزئياً وفي بعض الحالات ولأوقات محددة من إدارة السيطرة على أسواق الصرف سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار وغيرها من العملات الأجنبية المتداولة في السوق اليمني، حيث نجح بشكل جزئي في رفع قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية الأخرى " بعد أن تراجعت قيمته أمام العملات الأخرى مسجلة بذلك "أدنى مستوى في تاريخه ، إذ وصل سعر الدولار الواحد في سوق الصرف بصنعاء إلى 800 ريال، فيما تجاوز الريال السعودي الواحد حاجز الـ 200 ريالاً"⁽⁴⁸⁾ . حيث استطاع البنك المركزي خلال الأشهر الأخيرة من عام 2018م الرفع من قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية إلى 420 ريالاً، دولاراً، لكن مع مرور الوقت عادت قيمة الريال اليمني بالانخفاض مرة أخرى وبشكل تدريجي حتى وصل بحلول نهاية شهر فبراير عام 2019م حوالي 570 ريالاً/دولار. ومن أهم السياسات والإجراءات التي قام بها البنك المركزي اليمني لإدارة السيطرة على أسواق الصرف سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار وغيرها من العملات الأجنبية المتداولة في السوق اليمني والتي نجحت جزئياً في السيطرة على أسعار سعر صرف الريال اليمني وفي فترات زمنية معينة هي إيداع الوديعة السعودية البالغة ملياران في الحسابات الخارجية للبنك، للوفاء بالالتزامات الناشئة نتيجة للمعاملات التجارية بالنقد الأجنبي بين الأفراد والمؤسسات والشركات اليمنية داخل اليمن، والأفراد والمؤسسات والشركات الأجنبية خارج اليمن، والتدخل في الأسواق المحلية كل فترة زمنية معينة وعندما يحتاج الأمر إلى ذلك من خلال فتح اعتمادات

توفير العملة الصعبة والإسهام في إدارة العمليات المصرفية بفاعلية. كما قام البنك المركزي وبحسب تقاريره الإعلامية المنشورة وبلاستفادة من الدعم السعودي بإلغاء تمويل العجز من المبالغ المطبوعة، وتشير هذه التقارير إلى أن البنك المركزي اليمني يعمل على جعل ما يتم طباعته يتحول إلى احتياطي استراتيجي. في 22- يناير 2019م قام البنك المركزي وبغرض تطمين السوق بالإعلان أنه قام حتى اليوم سحب 441 مليون دولار من الوديعة السعودية لتغطيه الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد المواد الأساسية، وهذا يعني أن ما تم سحبه إلى هذا التاريخ يقل عن ربع الوديعة السعودية. وفي 24 - يناير 2019م أعلن المركز الإعلامي التابع للبنك المركزي بوصول الموافقات للسحب من الوديعة السعودية للدفعة رقم 14 بمبلغ وقدره (22,037,678) "اثنان وعشرون مليون دولار أمريكي" والدفعة الخامسة عشرة مبلغ (37,309,293) "سبعة وثلاثون مليون دولار أمريكي" بإجمالي المبلغ للدفعتين 59 مليون دولار والمخصصة لعدد من السلع الأساسية ومنها القمح والأرز والسكر مقدمة عبر عدد من البنوك اليمنية في جميع المحافظات. وأن أسعار المصارف ثابت حسب أسعار العام 2018 بقيمة 440 ريالاً للدولار. كما قامت إدارة البنك المركزي اليمني بحلول نهاية يناير 2019م بإجراء مباحثات مع الحكومة الألمانية بشأن إجراءات إعادة فتح بعض حسابات البنك المركزي التي تم تجميدها من قبل بعض البنوك الألمانية. خاصة إن البنوك الألمانية كانت البنوك الرئيسية للبنك المركزي اليمني وللجهاز المصرفي اليمني في سداد جميع الالتزامات الحكومية وللقطاع الخاص بعملة اليورو. رفع التجميد عن هذه الحسابات سيمكن البنك المركزي من استخدام هذه

فبراير/شباط 2016، ببيع 20 لثراً من الوقود في السوق السوداء في صنعاء بسعر 6000 ريال يمني بما يعادل 28 دولاراً بالرغم من أن السعر الرسمي المعلن هو 2800 ريال يمني، فهامش الربح العالي جعل التجار قادرين على شراء الدولار لدفع ثمن وارداتهم من المشتقات النفطية بأي سعر صرف يمكن الحصول عليه، وهو ما سبّب ضغطاً كبيراً على قيمة الريال أمام العملات الأجنبية. وهجرة بعض رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج: وتوقف البعض الآخر عن الإنتاج مما أدى إلى الضغط على احتياطي البلد من العملة الأجنبية. ففي بلد يعاني أصلاً من نقص في رؤوس الأموال فإن هجرة تلك الأموال ترفع من التحديات الاقتصادية مستقبلاً، كون تلك الأموال التي خرجت كنتيجة للحرب ستكون من الصعوبة عودتها بعد انتهاء الحرب، كما أن جزءاً من تلك الأموال قد يستوطن في البلد الذي رحل إليه. وقد قدر بعض المختصين حجم الأموال التي خرجت من بداية الحرب حتى نهاية 2015 فقط بحوالي 6 مليارات دولار⁽⁵⁰⁾.

ومن نتائج السياسات والإجراءات التي استخدمت في إدارة سعر الصرف من قبل البنك المركزي اليمني قيام شركات الصرافة بممارسة أنشطة مصرفية لا تدخل في ضمن أنشطتها المصرفية، حيث أدى عدم قدرة البنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن من تقديم بعض عملياتها المصرفية الأساسية بصورة طبيعية كفتح الاعتمادات المستندية وغيرها، إلى قيام شركات الصرافة بهذه العمليات بدلاً عنها، وهذا ما مكن الصرافين أو شركات الصرافة من التحكم في سعر الصرف، خاصة بعد عام 2017م، الذي شهد شللاً في قدرة البنك المركزي اليمني في التدخل في العرض والطلب على العملة الأجنبية، وهذا الأمر بالنتيجة أدى إلى تسارع وتفاقم الأزمة

مستندية لاستيراد للسلع والمواد الأساسية والضرورية، بالاعتماد على الوديعة السعودية.

المحور الفرعي الثالث: نتائج سياسات البنك المركزي لإدارة سعر الصرف:

على الرغم من نجاح البنك المركزي بشكل جزئي في رفع قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية الأخرى، بعد أن تراجعت قيمته أمام العملات الأجنبية في الأسواق اليمنية ووصله إلى 800 ريال/ دولار، وتخفيضه إلى 57 ريالاً/ دولاراً بحلول نهاية شهر فبراير 2019م، إلا إن هناك آثاراً كبيرة لإدارة أسعار الصرف التي انتهجها البنك المركزي اليمني (عدن) منها "بدء شح توفر الدولار، فمذ يناير 2015م بدأ سوق الصرف المحلي يعاني من شح توافر الدولار، حيث اتجه المودعون نحو البنوك لسحب ودائعهم بالعملة الأجنبية⁽⁴⁹⁾". حتى أصبحت البنوك التجارية والإسلامية العاملة في اليمن غير قادرة على ممارسة نشاط صرف العملات الأجنبية، وفتح الاعتمادات المستندية للتجار الراغبين في الاستيراد من الخارج عبرها وغيرها من الأنشطة والعمليات المصرفية المرتبطة بالدولار.

ومن نتائج سياسات وإجراءات إدارة سعر الصرف في اليمن، ظهور سوق سوداء لبيع وشراء الدولار وبأسعار أعلى من السعر الرسمي للبنك المركزي؛ ففي منتصف فبراير/ شباط 2016 وصل الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء إلى نسبة 23%، وفي ظل تراجع قدرة البنك المركزي على توفير احتياجات السوق من العملة الأجنبية فإن قيمة الريال اليمني مرشحة للمزيد من الانخفاض. وظهر ما يُسمى باقتصاد الحروب وهو سوق موازية يستفيد منها تجار الحروب الذين يعملون بكل ما أوتوا من قوة على إطالتها خصوصاً أنهم يتقاسمون تلك الأرباح الطائلة مع المتفدّين، على سبيل المثال في أوائل

سعر صرف العملة المحلية⁽⁵²⁾. وهذا ما حدث بالفعل، فالمواطن الذي يريد الادخار لشراء منزل أو سيارة أو أثاث، وغيرها يقوم فور حصوله على مبلغ بالريال اليمني، بتحويله إلى الدولار الأمريكي أو الريال السعودي أو غيرها من العملات، خوفاً من أن تتخفف قيمة الريال اليمني قبل جمع مبلغ المنزل أو السيارة... الخ. وكل هذا في النهاية ينعكس بالسلب على سعر الصرف في اليمن. "كما ارتفعت أسعار السلع والمواد في أسواق اليمن، فقد زادت نسبة أسعار المواد الأساسية (الدقيق، الأرز، السكر، زيت الطبخ) خلال العام 2017م إلى 25% مقارنة بالعام 2016م، ونسبة ارتفاع بلغت 50% مقارنة بالعام 2015م⁽⁵³⁾". وقد زادت الأسعار حتى وصلت نسبة الزيادة في غالبية السلع الأساسية خلال عام 2019م إلى أكثر من 100% مقارنة بالعام 2015م، ومن ثم فإن هذا الأمر يتحمل تبعاته الأفراد الذين لا يمتلكون دخلاً والموظفون الحكوميون الذين ظلت مرتباتهم ثابتة منذ (10) سنوات تقريباً إلا في سبتمبر 2018م تم إضافة 30% عليها، وهو مبلغ بسيط لا يشكل حتى 5% من نسبة التضخم الذي شهدته العملة الوطنية بتقدير الباحثين، وأيضاً موظفي القطاع الخاص الذين هم في الأصل يتقاضون مرتبات ضعيفة. كما انخفض ما يشتريه المواطن اليمني من سلع وخدمات بشكل شهري بفعل انخفاض قيمة العملة الوطنية، فعلى سبيل المثال كان متوسط سعر كيلو أسماك التمد (التونة) التي تعد وجبة أساسية في غذاء المواطنين في كثير من مناطق اليمن حوالي (1000) ريال في عام 2015م، أما في نهاية فبراير 2019م فان متوسط سعر هذا النوع من الأسماك قد بلغ (3000) ريال يمني، بزيادة قدرها (200%) عن عام 2015م. ومن ثم فقد أحجم كثير من المستهلكين اليمنيين عن شراء هذا النوع من الأسماك

التي يشهدها الريال اليمني. كذلك تخوف المستثمرين الأجانب والمحليين من الاستثمار في اليمن، حيث "إن تخفيض سعر الصرف وبمعدلات عالية وبشكل متكرر وخلال سنوات متعاقبة يؤدي إلى تخويف المستثمرين الأجانب والمحليين من الاستثمار والتربث، لأنهم سيتوقعون انخفاضاً أكبر في قيمة العملة المحلية في السنوات القليلة القادمة ووجود حالة من عدم الاستقرار⁽⁵¹⁾". وهذا ما حصل بالفعل في اليمن فقد توقفت الاستثمارات الأجنبية في البلاد، والأسوء من ذلك هو رحيل بعض من رجال الأعمال من أبناء اليمن إلى بعض دول الجوار كسلطنة عمان ودولة البحرين وغيرها والاستثمار فيها بإقامة مصانع ومشاريع كبيرة. كما تم استيراد منتجات من خارج اليمن من تجار يمنيين، حيث إن كثيراً من المستثمرين اليمنيين الذي هاجروا وأقاموا مصانع واستثمارات خارج اليمن، للأسف الشديد تستهدف منتجاتهم المستهلك اليمني داخل اليمن. وهذا الأمر أدى وسيؤدي قريباً بشكل كبير إلى دخول منتجات هذه المصانع إلى سوق اليمن. ومن ثم فإن هذه الاستثمارات ستكون عالية على كاهل الاقتصاد اليمني مرتين، المرة الأولى بخروجها من اليمن والمرة الثانية بسحبها الدولار من داخل اليمن إلى البلدان المقامة فيها هذه المصانع، على أقل التقدير إلى إن يتحسن الاقتصاد اليمني.

ومن نتائج السياسات والإجراءات التي نتجت عن إدارة سعر الصرف في اليمن هي فقدان الثقة بالعملة الوطنية، "مما أدى بالأفراد إلى اللجوء إلى العملة الأجنبية للمحافظة على القوة الشرائية لثروتهم والهروب من ضريبة التضخم وتآكل القوة الشرائية، وهذا ما يطلق عليه مصطلح (الدولة)، وإن هذه العملية تعني زيادة عرض العملة المحلية مع زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تدهور

للمواطنين مع الارتفاع الكبير في أسعار ما تحتاجه هذه المؤسسات والهيئات الحكومية لممارسة نشاطاتها من مواد أولية لتسيير عملها. كما هو الحال بالنسبة لجميع المستشفيات الحكومية والجامعات وغيرها في جميع محافظات الجمهورية اليمنية.

ويرى الباحثان أن تحميل المسؤولية كلها على كاهل إدارة البنك المركزي اليمني في الآثار الناجمة عن الانهيار الحاصل في الريال اليمني، واعتبار أسلوب إدارته لسعر الصرف في اليمن هو السبب في تدهور قيمة الريال اليمني وما تبع ذلك من آثار على جميع مناحي الحياة في اليمن منطلق غير واقعي، لأن هناك أسباباً وعوامل كثيرة في الحالة اليمنية يمكن لها أن تقشل أي خطط أو إستراتيجيات أو سياسات أو برامج يقوم بها البنك المركزي اليمني مهما كانت فعاليتها، على رأسها الحرب الأهلية التي تعيشها اليمن، وتوقف عائدات النفط والغاز التي تشكل حوالي ثلثي المصادر التي تغذي البنك المركزي اليمني بالعملة الصعبة.

المحور الفرعي الرابع: سياسات مقترحة للأطراف المعنية بإدارة سعر الصرف:

يمكن التطرق إلى مجموعة من السياسات الفعالة لإدارة سعر صرف الريال اليمني التي قد تسهم في توجيه الأطراف المعنية بإدارة أسعار صرف الريال اليمني نحو استعادة عافية الريال اليمني ورفع قيمته أمام العملات الأجنبية الأخرى بشكل تدريجي. وهذه الحلول كما يأتي:

1- سياسات مقترحة للقائمين على إدارة البنك المركزي:

هناك مجموعة من السياسات التي على إدارة البنك المركزي اليمني القيام بها من أجل إدارة سعر صرف الريال اليمني بشكل فعال منها: تخفيض سعر الفائدة، وذلك "لتحقيق أكثر من ميزة، الأولى يشجع

إلى بدائل أخرى أقل قيمة من الناحية الغذائية، بينما قلل الكثير منهم من الكمية المعتادة التي كان يشتريها من هذا النوع من الأسماك.

ومن نتائج إدارة سعر الصرف في اليمن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، حيث تشير الإحصاءات "أن عام 2017م شهد ارتفاعاً كبيراً في أسعار المشتقات النفطية في الأسواق اليمنية، حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 42% مقارنة بعام 2016م، ونسبة 31% مقارنة بعام 2015م، ونسبة 143% مقارنة بعام 2014م⁽⁵⁴⁾. وفي عام 2018م حدد سعر للتر البنزين في بعض المحافظات اليمنية (حزموت) عند 260 ريالاً وهو ما يعادل تقريباً بحسب سعر الصرف في ذلك الوقت (0.57 دولاراً) بدلا من 400 ريال يمني، وهو ما يعادل (0.88 دولار) تقريباً، اعتباراً من بداية ديسمبر 2018م⁽⁵⁵⁾. وقد بلغ في بعض المحافظات في أوقات الأزمات سعر اللتر من البنزين إلى مبلغ خيالية وصلت إلى أكثر من 500 ريال للتر الواحد. أما مع نهاية شهر فبراير عام 2019م فقد بلغ متوسط سعر اللتر الواحد من البنزين في اليمن حوالي 270 ريالاً. وارتفاع أسعار الخدمات، حيث ارتفعت أسعار الخدمات المختلفة بنسب متفاوتة مقارنة بعام 2015، حيث بلغت أسعار الإيواء في الفنادق فئة نجمة بنسبة 100% وأسعار الخدمات الطبية والعلاجية بنسب تتراوح 75-100% وأسعار وأجور المواصلات والنقل بنسبة، وأسعار الاتصالات بنسبة 50% ورسوم المدارس الخاصة بنسبة 75%. كذلك ارتفعت رسوم الجامعات الخاصة بنسب متفاوتة، وأجور العاملين في مجال البناء لنسب تتراوح من 50-100%. وهذا أدى إلى عدم قدرة بعض المؤسسات والهيئات الحكومية عن ممارسة نشاطاتها بسبب ثبات أسعار الخدمات المقدمة

على البنك المركزي اليمني العمل على استخدام الأدوات الكمية والنوعية المتاحة بكفاية وفاعلية إذا أراد فعلاً السيطرة على سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية. وكذلك ابتكار أدوات ذكية ونوعية جديدة غير مستخدمة من قبل. أي يجب أن تستحدث أدوات جديدة تؤثر في سعر الصرف، كابتكار أدوات تتعلق بقدرة المصارف التجارية والإسلامية على التأثير في كمية ونوعية الائتمان الممنوح للجمهور، أدوات تعمل على زيادة قدرة المصارف الإسلامية والتجارية على منح الائتمان، أدوات تتعلق بقدرة المصارف التجارية والإسلامية على خلق النقود. كذلك ابتكار أدوات تعمل على أحداث حالة من الاستقرار الاقتصادي في حالات الركود⁽⁵⁸⁾. حيث يتوجب على البنك المركزي عدم الاكتفاء باستخدام الأدوات النقدية المتعارف عليها، بل على إدارته العمل على ابتكار أدوات جديدة فعالة، تسهم في إدارة العملة المحلية بشكل كفاء وفعال.

ومن السياسات التي يتوجب من قبل إدارة البنك المركزي استخدامها لإدارة سعر صرف الريال اليمني بشكل فعال خلق الظروف النقدية المستقرة، والحد من التضخم، حيث إن "مهمة البنك المركزي لا تتمثل في الدفاع عن قيمة العملة بالتفريط بالاحتياطي الأجنبي.... وإنما بدلا من ذلك يتعين على البنك المركزي أن يساعد على خلق الظروف النقدية المستقرة، والحد من التضخم، وتوفير البيئة الأمثل للتشغيل والنمو ومن ثم إمداد العملة بمصادر قوة لا تنضب⁽⁵⁹⁾". وهذا ما قام به البنك المركزي التركي بعدم استخدام الاحتياطي التركي من العملات الأجنبية التي يبلغ حوالي 120 مليار دولار كأداة لإدارة سعر صرف الليرة التركية التي تعرضت خلال هذا العام إلى انخفاض في قيمتها وقام باستخدام

على الاستثمار والثانية يساعد على تخفيض معدل التضخم، لأن ارتفاع سعر الفائدة ينقل عبء التضخم إلى جانب العرض المتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ويمكن أن يؤثر ذلك في الصادرات في الأجل الطويل⁽⁵⁶⁾. لذا يجب أن يكون تخفيض سعر الفائدة أحد أدوات السياسة النقدية قصيرة المدى التي يستخدمها البنك المركزي لإدارة أزمة انخفاض قيمة الريال اليمني، أي أن يعتمد استخدامها من قبل البنك المركزي لفترة قصيرة فقط. وكذلك يجب تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامية المفروضة على البنوك التجارية والإسلامية حتى يسمح لها بزيادة استثماراتها بالاستفادة من فارق الاحتياطي. خاصة إن هذه البنوك تعاني في الفترة الأخيرة من نقص حاد في الودائع، نظراً لسحب أعداد كبيرة جداً من المودعين ودائعهم من البنوك بعد عام 2016م، نظراً لاشتداد الأزمة السياسية في البلاد وتفاقم ظاهرة السرقة والسطو على البنوك من بعض الجماعات الخارجة عن القانون التي بتأثيرها جعلت كثيراً من عملاء البنوك يفضلون الاحتفاظ بنقودهم خارج المصارف (لدى شركات الصرافة أو في المنزل).

ومن السياسات التي يجب تنفيذها من قبل إدارة البنك المركزي من أجل إدارة سعر صرف الريال اليمني بشكل فعال استخدام الأدوات الكمية والنوعية المتاحة بكفاية وفاعلية للسيطرة على سعر الصرف، حيث إن السياسة النقدية لأي بلد من البلدان تسعى إلى التحكم في عرض النقد، ومن ثم السيطرة على متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها سعر صرف العملة المحلية، ولقد باتت من المسلمات في الفكر الاقتصادي أن قوة العملة لأي بلد لا تأتي من انخفاض سعر صرفها وإنما تأتي من استقرار سعر الصرف، فكان لزام على البنوك المركزية أن تستخدم أدواتها الكمية والنوعية للسيطرة على سعر صرف عملتها⁽⁵⁷⁾. لذلك يتوجب

لليمن ومن ثم زيادة حجم القروض والمساعدات الخارجية التي تقدم لها. وهذا الأمر سبق للبرازيل استخدامه بنجاح للحفاظ على سمعتها النقدية والمالية، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستوى ثقة الدائنين بها والذي انعكس على استمرار وزيادة تعاملاتها مع الدائنين. على أن تكون سياسة الاستدانة من الدول والمؤسسات الدولية مؤقتة، تنتهي مع انتعاش الاقتصاد اليمني. كما يجب أن لا تخضع قرارات البنك المركزي لاعتبارات سياسية، بمعنى أن لا يتم استخدام السياسة المالية للتأثير في السياسة النقدية. أي يجب فصل السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة اليمنية عن السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي اليمني، مع إعطاء البنك المركزي الحرية في إدارة سياسته النقدية دون أي تدخل من قبل الحكومة.

2- سياسات مقترحة للحكومة اليمنية:

توجد مجموعة من السياسات التي يمكن لها الإسهام في إدارة سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية. هذه السياسات يتوجب تنفيذها من جانب الحكومة اليمنية، وهي السياسات التي ستعمل على تقوية السياسات التي يقوم بها البنك المركزي اليمني والمتعلقة بإدارة أسعار الصرف، وباعتبار أن العلاقة تكاملية بن الجانبين، وباعتبار أن السياسات الحكومية هي العامل الأول الذي يؤدي إلى نجاح أو فشل سياسات البنك المركزي في إدارة أسعار الصرف ومنها: "تنوع هيكل التجارة والإنتاج، حيث يعد أمراً جوهرياً لنجاح سياسات سعر الصرف، إذ إن الدول التي تتميز بهيكل تجارة وإنتاج متنوعين... إذ يجب التفكير في تنوع الصادرات وكذلك هيكل الإنتاج، بحيث يصبح أكثر مرونة لتعديلات سعر الصرف قبل التعويل على سياسة سعر الصرف نفسها لتحقيق هذا الهدف"⁽⁶⁰⁾. فاليمن يمتلك كثيراً من القطاعات

أدوات نقدية أخرى. لذلك على البنك المركزي اليمني خلق الظروف النقدية الملائمة والتي تحقق الاستقرار في سعر الصرف وتحد من التضخم.

من السياسات التي يجب تنفيذها من قبل إدارة البنك المركزي من أجل إدارة سعر صرف الريال اليمني بشكل فعال أن يضع البنك المركزي في الأجل القصير في اعتباره محاصرة آثار انخفاض قيمة الريال اليمني مبكراً وعدم الانتظار حتى تظهر الأزمة ثم التحرك خلفها، فالتحرك قبل حدوث الأزمة بوضع الإستراتيجيات والسيناريوهات والخطط القصيرة الأجل لما يتوقع حدوثه في المستقبل القريب ستقلل من آثار الصدمات التي قد تواجه العملة الوطنية في المستقبل القريب. لأن من أهم أسباب انخفاض قيمة الريال اليمني بحسب رأي الباحثين هي قلة الخطط أو الإستراتيجيات قصيرة الأجل الموجهة للتعامل مع المستقبل المعتمدة على دراسة جميع الأوضاع الداخلية والخارجية للبيئة المصرفية اليمنية بشكل خاص والأوضاع التي تمر بها اليمن بشكل عام. كما يجب إيجاد سمعة جيدة لليمن فيما يتعلق بسداد ديونها الخارجية المستحقة عليها للجهات الدولية المختلفة، حيث ترتبط عملية تدفق الودائع من العملات الأجنبية لحسابات وأرصدة البنك الداخلية والخارجية من المنظمات والمؤسسات الدولية والدول التي تقوم بإقراض اليمن أو تقديم المساعدات النقدية للتخفيف من عملية انهيار عملتها، بدرجة كبيرة على قدرة البنك المركزي اليمني بالوفاء بالتزاماته تجاه هذه الأطراف الدولية، فاستمرار اليمن وعبر بنكها المركزي في سداد ما عليها من مستحقات للدائنين وبالتحديد الخارجيين في أوقاتها المحددة المتفق عليها، سيعمل على تحسين مستوى سمعة اليمن الإيجابية فيما يتعلق بسداد ديونها، وهذا الأمر سيسهم بالتأكيد في زيادة ثقة الجهات الخارجية المانحة لليمن بالسياسات النقدية

زال يسهم في فقدان الدولة اليمنية لجزء كبير من إيراداتها بالعملة الصعبة وبشكل غير مبرر، وهذا ما يسهم في انخفاض قيمة الريال اليمني. كما يتطلب من الحكومة "عدم تحويل سعر الصرف إلى القضية المركزية للسياسة الاقتصادية، فبالرغم من أهمية سعر صرف العملة المحلية، فإن تحويله إلى قضية مركزية يمثل تشويها للسياسة الاقتصادية، ونوعاً من أنواع اختطاف الاقتصاد بأكمله ووضعه في مصيدة سعر الصرف، وعدم الانتباه إلى ما هو أهم من ذلك من المجالات الحيوية لتنشيط النمو وأهمها الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي⁽⁶²⁾". لذلك على الدولة في اليمن أن تقوم بعرض أهم المشروعات الاقتصادية ذات العائد المالي الكبير والسريع أمام المستثمرين المحليين والترويج لهذه العملية عبر جميع وسائل إعلامها، كما يجب أيضاً وضع خطط للتعريف بالمشروعات متوسطة وصغيرة الحجم التي يمكن للمستثمر المحلي أو الأجنبي الاستثمار فيها، والترويج لهذه المشروعات بكثافة من أجل جذب واستقطاب المستثمرين لها، فالزيادة في إقامة المشروعات ستعمل على إنعاش الاقتصاد والذي سيؤدي إلى استقرار العملة الوطنية وزيادة قوتها. كما يتطلب من الحكومة العمل على تخفيض عدد السفارات والفتيات والملحقين (الثقافية، العسكرية، الإعلامية، التجارية... الخ)، وتخفيض عدد السفراء ونواب السفراء والملحقين الثقافيين والسكريين والإعلاميين... الخ خارج اليمن إلى أكبر حد ممكن حتى يقل الإنفاق الذي تتفقه الدولة بالدولار الأمريكي على هذه البعثات الدبلوماسية. ومن ثم فإن هذه المبالغ يمكن لها أن تسهم في تحسن سعر صرف الريال أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى في السوق اليمني، وهذا الأمر سيعمل على وقف التدهور في سعر العملة على أقل التقدير والذي سيقبل من

الإنتاجية التي يمكن استخدامها في تنويع هيكل التجارة، كقطاع النفط، قطاع الغاز، قطاع الزراعة، قطاع الأسماك، قطاع العسل، وغيرها من القطاعات التي لا تتوفر لدى كثير من دول العالم. كذلك على الحكومة التمويل بالمشاركة بدلاً من التمويل بالدين، بمعنى "ضرورة توجه الدولة نحو التمويل بالمشاركة، والتخلي عن التمويل بالديون بالتدريج، وبما تسمح به بإمكاناتها وطبيعة التحول، سواء على مستوى القطاع الخاص أو الحكومة⁽⁶¹⁾". فالدخول في شركة مع المستثمرين في تنفيذ المشروعات الكبيرة التي لا تستطيع الدولة في اليمن إقامتها من ميزانيتها، يقلل من حجم الدين العام الخارجي لليمن، ويساعد على إحداث التنمية الاقتصادية التي تقضي في النهاية إلى زيادة الاستثمارات وزيادة الوظائف وتقليل البطالة وزيادة مستوى الانتعاش الاقتصادي، والذي يؤدي إلى استقرار سعر الصرف وانخفاض قيمة العملات الأجنبية أمام الريال اليمني.

كما يجب على الحكومة تخفيض الدين الخارجي لليمن، الذي نتج في الأصل جراء اقتراض اليمن وخلال فترات طويلة وبشكل مستمر من جهات كثيرة ومتنوعة منها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبعض الدول العربية والأجنبية من أجل تمويل عملية تنفيذ المشروعات التنموية المختلفة في مجالات الصحة والطرق، والتعليم، وغيرها. فهذا الأمر يعد من الأسباب الرئيسية لانخفاض قيمة الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، ومن ثم فإنه يتطلب من الحكومة اليمنية العمل على وقف الاقتراض من المؤسسات والدول الخارجية، إلا للحالات الضرورية جداً فقط. خاصة أن بعض المشروعات التنموية ذات العائد والتي نفذتها اليمن رافقتها ومازالت ترافقها زيادة في الفوائد السنوية على القروض وبالتحديد طويلة الأمد، وهذا الأمر أسهم وما

المزايا التنافسية، كضرورة قيام وزارة التجارة والصناعة وغيرها من الوزارات بتحديد المواد والسلع التي تمتاز بمزايا تنافسية وتقديم كافة التسهيلات المتعلقة بإنتاجها ومن ثم تصديرها إلى الأسواق الدولية والحصول منها على العملات الصعبة، كالعسل الحضرمي، الجرداني، الوصابي، فأثيوبيا على سبيل المثال تجني حوالي (4) مليارات دولار من تصديرها للعسل. والبن اليافي، والخضار والفواكه التي تمتاز بها المحافظات الغربية من اليمن. فزيادة تصدير هذه المنتجات يعني زيادة السلع المصدرة مقابل السلع المستوردة وهذا من شأنه تحسين ميزان المدفوعات لليمن، والذي سيؤدي إلى إحداث تحسن في قيمة الريال اليمني أمام العملات.

ويتوجب على الحكومة منع الاصطياد العشوائي للأسماك في السواحل اليمنية، والعمل على تنمية قدرات الصيادين على الاصطياد السليم، والعمل على مساعدتهم وتقديم كافة التسهيلات لهم التي تمكنهم من تصدير فائض إنتاجهم إلى خارج اليمن، حيث تمتلك اليمن سواحل طويلة تمتد لحوالي (2555) كيلو متر بالإضافة إلى ثروة سمكية كبيرة ومتنوعة لا تتوفر لدى كثير من دول العالم. ومن ثم فإن هذا الأمر سيؤدي إلى حصول اليمن على العملات الصعبة التي تعزز من استقرار سعر صرف الريال اليمني. كما يجب إعادة تصدير النفط والغاز، وعبر السلطات المحلية بالمحافظات التي تنتج النفط والغاز باستكمال أمور الصيانة المتعلقة بتصدير النفط والغاز، والعمل على تذليل الصعوبات التي تحول دون تصديره، والعمل على تصديره، مع ضرورة توزيعه توزيعاً عادلاً بإعطاء المحافظات المنتجة لهذه الثروة حصتها بشكل عادل وبموجب الأعراف الدولية، لضمان تدفق هذه الثروة بيسر دون أي عوائق في المستقبل، مع العمل على تنمية مناطق الامتياز وتعويضها عن سنوات

ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الأسواق اليمنية أيضاً. وكذلك يجب على الحكومة منع استيراد بعض السلع غير الضرورية، لذلك يتطلب الأمر قيام وزارة التجارة والصناعة وغيرها من الوزارات ذات العلاقة بتحديد ما هي المواد والسلع التي تعد ضرورية لاستمرار الحياة العامة للمواطنين والحياة الاقتصادية، وتسمح باستيرادها، وتقوم بإيقاف استيراد أي مواد غير ضرورية لوقت محدد إلى انتهاء الأزمة التي يعاني منها الريال اليمني، أو فرض رسوم جمركية كبيرة عليها للحد من استيرادها، لتخفيض نسبة العملات الأجنبية الخارجة من اليمن لشراء هذه السلع والمواد. وهذا الأمر قد يؤدي إلى زيادة أسعار بعض السلع والخدمات في السوق، لكن سيكون له مردود واضح في زيادة المعروض من العملات الأجنبية والتي ستؤدي بالنتيجة إلى وقف انهيار الريال اليمني والذي بالنتيجة سيؤدي إلى استقرار سعر الصرف.

كما يتطلب الأمر من الحكومة أن تقوم بدعم وتشجيع المشروعات الريادية الصغيرة، نظراً لصوبة استقطاب الاستثمارات الكبيرة والمتوسطة الحجم في الأجل القصير بسبب الأوضاع التي تشهدها اليمن حالياً، فيمكن للحكومة المركزية أو السلطات المحلية بالمحافظات دعم وتشجيع المشروعات الريادية صغيرة الحجم، التي يمكن أن تصدر إنتاجها إلى خارج اليمن، من خلال منح القروض بدون فوائد للراغبين بإنشاء مثل هذه المشروعات. أو من خلال إنشاء الصناديق الحكومية التي تمنح القروض للمشروعات الصغيرة. والاستفادة من بعض التجارب الناجحة في بعض المحافظات اليمنية التي تقوم بتقديم قروض بدون فائدة لكل من يمتلك مشروعاً صغيراً، كما هو الحال في م/ حضرموت، التي أنشأت صندوقاً لدعم مشروعات الشباب بمبلغ أولي (100000000) ريال يمني. كما يجب تقديم التسهيلات لإنتاج السلع ذات

الأسهل وهو طبع النقود بكميات كبيرة للحد من المشكلة (الأزمة)، مما سيكون له آثاره السلبية على المدى القصير والمتوسط وأهمها ارتفاع معدلات التضخم ... والذي تسعى الدولة إلى محاربه وكبح جماحه⁽⁶⁴⁾. لذلك يجب ألا تقوم الدولة بحل مشكلاتها المالية بخلق مشكلات جديدة للبنك المركزي. أي على الحكومة التوقف عن طباعة أي عملة جديدة في المستقبل دون غطاء أيًا كانت الأسباب، والبحث عن أساليب أكثر فاعلية لسحب السيولة المكدسة لدى الأفراد إلى المصارف التجارية والإسلامية، وإعادة الثقة بالنظام المصرفي في اليمن. ومن الضروري "وضع برنامج عاجل لإنعاش الاقتصاد وليس لإنعاش قيمة العملة على حساب الاقتصاد. وعلى سبيل المثال فإنه بدلا من ضخ مليارات الدولارات للدفاع عن قيمة عملة ما فقد يكون من المفيد أكثر أن نستثمر هذه المليارات في علاج ضعف الاقتصاد، أو في خلق استثمارات جديدة تغذي قوة العملة وقوة الاقتصاد⁽⁶⁵⁾". خاصة أن اليمن فرص استثماره كبيرة ومتنوعة وفي كل مجالات كثيرة ومتعددة، منها الزراعة، الأسماك، المعادن، وغيرها. وعلى الحكومة ترشيد بعض نفقاتها وعدم الإفراط في الصرف بالعملات الأجنبية، وبالتحديد الصرف المخصص للوزراء ونوابهم وللسفارات والمسؤولين العاملين في المنظمات الدولية والعربية، حيث إن هذا الأمر يعمل على تآكل جزء كبير من الاحتياطي اليمني من العملات الأجنبية. لذلك على إدارة البنك المركزي والحكومة الإتفاق على صرف مستحقات جميع المسؤولين اليمنيين بالعملة المحلية إلا عند الضرورة. كما يجب على الحكومة وبالتنسيق مع إدارة البنك المركزي اليمني تقديم المساعدة وجميع التسهيلات اللازمة التي تمكن البنوك التجارية والإسلامية اليمنية من فتح فروع لها في الخارج

الحرمان السابقة التي تجاوزت 23 سنة لبعض المناطق وأكثر لمناطق أخرى. فالنفط أو الغاز يدر لليمن عائدات بالدولار الأمريكي تزيد عن 5 مليار دولار أمريكي سنوياً. كما يجب أن تقوم الحكومة بشراء احتياجات الحكومة من المنتجين المحليين، بمعنى ضرورة أن تقوم الحكومة بشراء احتياجاتها من المواد من المنتجين المحليين، للتقليل من الإنفاق بالدولار الذي تعتمد عليه عند شرائها هذه المواد من الخارج. فالدولة في اليمن تقوم باستيراد مواد كثيرة من الخارج، لا يتطلب الأمر استيرادها لوجود البدائل لها في السوق اليمني. فكثير من المبالغ بالعملة الأجنبية يتم تسريبها خارج اليمن من أجل شراء احتياجات الدولة، وهذا الأمر يكون على حساب احتياطات اليمن من العملات الأجنبية المودعة في الخارج.

3- سياسات مقترحة للقائمين على البنك المركزي والحكومة اليمنية معاً:

يمكن عرض بعض السياسات التي تتطلب عملية تنفيذها بفاعلية تعاون كل من البنك المركزي اليمني والحكومة اليمنية معاً منها: "التأكيد على الحقيقة التي تقضي بأنه لا يمكن للسياسة النقدية وحدها تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر صرف العملة المحلية لأن ذلك سينتج عنه استنزاف لاحتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة، فالسياسات الاقتصادية يجب أن تتوجه بشكل متناسق مع السياسة النقدية لدعم العملة الوطنية من خلال تشجيع الاستثمار ورفع الإنتاجية⁽⁶³⁾". لذلك يتوجب التنسيق الكامل بين سياسة البنك المركزي النقدية، وسياسة الحكومة الاقتصادية أو المالية، للحد من التأثير الذي قد تحدثه عملية تنفيذ أحد الجانبين لسياسته بمعزل عن الجانب الآخر. كما "يجب الاعتراف بأن الحلول التي تمت بها معالجة المشكلة (الأزمة) كانت حلولاً سياسية أكثر منها اقتصادية، خاصة منها اللجوء إلى الحل

يعد من أسباب انخفاض سعر الريال اليمني.
3- يتغذى الاقتصاد اليمني على إيرادات وهمية مبالغ في قيمتها لم يتم توليدها محليا، وهذا الأمر أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية وأنتج سعر صرف مبالغ فيه يتجاوز القيمة الحقيقية للعملة المحلية، وغير قادر على التلاؤم مع متغيرات الواقع الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى نزيف سعر الصرف عند حدوث أي صدمة.

4- إيداع البنك المركزي ملياري دولار وهي الوديعة السعودية في الحسابات الخارجية للبنك لرفد احتياطياته بالعملة الصعبة، والسحب منها بعد كل فترة وبدفعات بلغت حتى الآن 14 دفعة، تم تخصيصها لتغطية الاعتمادات المستندية المتعلقة بشراء المواد الأساسية وعبر البنوك التجارية والإسلامية المحلية.

5- قيام البنك المركزي بتفعيل أدوات الدين العام المحلي بالإصدار الأول بمبلغ مائة مليار ريال، ووقف الصرف على المكشوف لتغطية عجز موازنة الحكومة، ورفع أسعار الفائدة إلى 28%، وتكوين احتياطي من العملات المحلية بمبلغ خمسمائة مليار ريال.

6- من آثار سياسات إدارة سعر صرف الريال اليمني هي ظهور سوق سوداء لبيع وشراء الدولار، هجرة بعض رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج اليمن، قيام بعض شركات الصرافة بأعمال مصرفية لا تندرج في ضمن اختصاصها، ارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية والخدمات والمشتقات النفطية بشكل كبير وبنسب متفاوتة.

التوصيات:

يمكن التطرق إلى أهم توصيات الدراسة كما يأتي:

1- ضرورة تنويع هيكل التجارة والإنتاج اليمني، والعمل على زيادة احتياطيات اليمن من العملة الأجنبية لضمان استقرار سعر صرف الريال اليمني، من خلال زيادة فرص التصدير ووقف استيراد المواد

تمكنها من فتح اعتمادات مستندية وبقاء العملات الصعبة في السوق اليمني، فهذا الأمر سيسمح للبنوك التجارية مساعدة البنك المركزي في إدارة أزمة انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي بشكل فعال.

ويرى الباحثان بضرورة التكامل بين السياسات والإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي مع السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة، باعتبار أن هدف الطرفين النهائي واحد هو إيجاد اقتصاد قوي مستقر ومنتج قادر على مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات البيئية، وهذا الأمر لن يكون إلا باستقرار سعر صرف الريال اليمني. لذا يرى الباحثان بضرورة قيام الحكومة باستشارة إدارة البنك المركزي قبل اتخاذها أي قرارات اقتصادية استراتيجية لها علاقة أو تأثير مباشر على خطط وإستراتيجيات وسياسات البنك المركزي. أو تشكيل لجان مشتركة من بعض المسؤولين في قيادة البنك المركزي وبعض المختصين والخبراء في الحكومة لدراسة وتحليل تأثير أي قرار استراتيجي مهم قد يرغب باتخاذها أي طرف من الطرفين وقد يكون له تأثير مباشر على سياسات وأنشطة وإستراتيجيات الطرف الثاني.

الاستنتاجات:

يمكن التطرق إلى أهم استنتاجات الدراسة كما يأتي:

1- من أسباب انخفاض سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية هي اعتماد اقتصاد اليمني على اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على الربيع النفطي والغاز، وتناقص احتياطي البنك المركزي بسبب انخفاض تدفقات العملة الأجنبية.

2- قيام البنك المركزي بتعويم سعر الريال اليمني، وطباعة كميات كبيرة من العملة دون غطاء زاد من حجم الكتلة النقدية المتداولة دون أن يقابلها زيادة حقيقية في حجم السلع والخدمات المنتجة، وهذا الأمر

- غير الضرورية لحياة المواطن والحركة التجارية.
- 2- العمل على إيجاد سياسات نقدية بالاعتماد على الخبراء المختصين وتنفيذها ومن ثم إلغاء قرار تعويم العملة، وتحديد سعر يتوافق مع الوقت الحاضر والعمل على إيجاد السياسات النقدية الكفيلة بتخفيضه تدريجياً.
- 3- التوقف عن إصدار أي عمله جديدة دون وجود الغطاء لها في المستقبل أيّاً كانت الظروف والمسببات، والأخذ في الحسبان التأثير السلبى قصير وطويل الأمد لمثل هذه السياسة قصيرة الأمد.
- 4- ضرورة تخفيض النفقات التي تصرف على السفارات والقنصليات والملحقيات إلى حدودها الدنيا، ليسهم ذلك في استنزاف الاحتياطي وقف التدهور في سعر الريال اليمني والذي سيقبل من ارتفاع أسعار السلع والخدمات والمشتقات النفطية في الأسواق اليمنية.
- 5- ضرورة استمرار البنك المركزي في الخطوات التي اتخذها في الفترة الماضية القريبة المتمثلة في تفعيل أدوات الدين العام، ووقف الصرف على المكشوف لتغطية عجز موازنة الحكومة، وغيرها من الإجراءات السليمة التي تحد من انهيار قيمة الريال اليمني.
- 6- إعادة النظر في السياسات المتعلقة برفع أسعار الفائدة إلى 28% التي اتخذها البنك المركزي مؤخراً واستبدالها بسياسة أخرى أكثر فاعلية، لكونها غير فاعلة، بسبب إن نسبة التضخم في العملة تفوق نسبة الفائدة هذه التي قررها البنك المركزي اليمني.
- 7- ضرورة قيام الحكومة اليمنية باستكمال أمور الصيانة المتعلقة بتصدير النفط والغاز، والعمل على تصديره، مع ضرورة توزيعه توزيعاً عادلاً بإعطاء المحافظات المنتجة لهذه الثروة حصتها بشكل عادل وبموجب الأعراف الدولية، لضمان تدفق هذه الثروة بيسر دون أي عوائق، ومن ثم خلق إيرادات من العملة الأجنبية تغذي التدفقات الداخلة إلى البنك المركزي.
- 8- ضرورة التنسيق التام بين إدارة البنك المركزي والحكومة اليمنية، بشأن جميع القرارات ذات الارتباط المباشر وغير المباشر بإدارة سعر صرف الريال اليمني، وعلى الحكومة بالتحديد عدم اتخاذ قرارات أحادية تمس الاقتصاد اليمني دون التشاور والتنسيق التام مع إدارة البنك المركزي.

Exchange rate management and manufactured exports in Sub-Saharan Africa- Journal of Development Economics - Volume 61, Issue1, February 2000, pp237-253.

(13) Bassem Kamar & Damyana Bakardzhieva - Economic trilemma and exchange rate management in Egypt - Review of Middle East Economics and Finance, Volume 3, 2005 - Issue 2, pp91-114.

(14) Ouma Petro Kembe- Impact Of Central Bank Interventions On Foreign Exchange Rate Volatility In Kenya - Master Of Business Administration (Mba) - School Of Business, University Of Nairobi - 2013- P (15) Ai-ru (Meg) Cheng - Kuntal Das - Takeshi Shimatani - Central bank intervention and exchange rate volatility: Evidence from Japan using realized volatility - Journal of Asian Economics - Volume 28, October 2013, Pages 87-98.

(16) Richard Payne Paolo Vitale- A transaction level study of the effects of central bank intervention on exchange rates- Journal of International Economics- Volume 61, Issue 2, December 2003, Pages 331-352.

(17) د. أديب قاسم شندي - سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية-العراق- العدد (11)- 2006م.

(18) محمد ياسر زيدان النحال - أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية - رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين - 1437 هـ - 2016م-ص28.

(19) د. هاني سالمين بلعغير - أثر إدارة أزمة سعر صرف الريال اليمني على مستوى الأسعار في محافظة حضرموت - ورقة عمل علمية مقدمة إلى الندوة العلمية: أزمة الريال اليمني (الأسباب- النتائج- الحلول) - الجمهورية اليمنية - محافظة حضرموت- المكلا - الثلاثاء الموافق 28-2-2018م - ص5.

(20) د. سعد صالح عيسى - أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للفترة (2003-2012م) - مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية- لسنة 2016- لمجلد12 - الإصدار 36- جامعة تكريت.- ص 247.

(21) د. محمود محمد محمود داغر - بلال قاسم محمد - تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للفترة 2004-2015م - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - العدد (99) - المجلد (23)- ص297.

(22) Ouma Petro Kembe- Impact Of Central Bank Interventions On Foreign Exchange Rate Volatility In Kenya - Master Of Business Administration (Mba)- School Of Business, University Of Nairobi- 2013- P1.

(23) د. نشأت مجيد حسن الوندائي - قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي- مجلة الإدارة والاقتصاد - العدد (82)- 2010م - ص112.

(24) د. نشأت مجيد حسن الوندائي - نفس المصدر - ص112.

الهوامش:

(1) د. محمد سلمان محمد البرواري - خديجة قادر سمايل - مجلة تنمية الرافدين - العدد (102) - المجلد (33) - السنة 2011 - تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل - ص 214.

(2) م.م. صباح نوري عباس - أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة من عام 1999-2005- بحث تطبيقي- كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - العدد (17) - أيار 2008م ص56.

(3) د. عبد العزيز شويش عبد الحميد - بشرى عبد الباري أحمد - التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية - مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية - المجلد (4) العدد (2) - 2014م - ص117.

(4) منصور الراجحي- الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات البنوية- مركز الجزيرة للدراسات - الخميس، 10 مارس، 2016
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160310122836025.html

(5) د. ليبيبا عبود باحويث- أثر قرارات الدعم والتعويم في التغيرات على أسعار الصرف- ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية " أزمة الريال اليمني" الأسباب- النتائج-الحلول"- جامعة حضرموت - اليمن - الثلاثاء - الأربعاء الموافق 27-28/ فبراير/ 2018م- ص9.

(6) د. نور الدين جواوي - إدارة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمة الاقتصادية الخارجية لليورو والدولار -

(7) د. هاني سالمين بلعغير - أثر إدارة أزمة سعر صرف الريال اليمني على مستوى الأسعار في محافظة حضرموت - ورقة عمل علمية مقدمة إلى الندوة العلمية: أزمة الريال اليمني(الأسباب- النتائج-الحلول) - الجمهورية اليمنية - محافظة حضرموت- المكلا - الثلاثاء الموافق 28-2-2018م.

(8) رنان راضية - درر بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة (2000م-2013م)- مجلة Revue d economie et de statistique appliquee - المجلد (12)- العدد (2)- ص 275-286.

(9) د. فتحة بلجباري- د. بنية صابرينة - تقييم كفاءة إدارة التدفقات النقدية في الأجهزة البنكية المغربية - مجلة الاقتصاد والمالية - المجلد (4) - العدد (1) - 2018م.

(10) أمين علي ملهي محمد - بعنوان تقييم كفاءة البنك المركزي اليمني في إدارة السياسة النقدية للفترة 2007م - 2011م- مجلة الدراسات الاجتماعية - مجلة علمية محكمة - جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن - العدد (41)- يوليو- سبتمبر 2014م.- من ص15- 54.

(11) Edward Buffie, Christopher Adam, Stephen O,Connell, Catherine Pattillo - Exchange Rate Policy and the Management of Official and Private Capital Flows in Africa- October 2004, Volume 51, Supplement 1, pp 126-160 | Cite as.

(12) Khalid Sekkat, Aristomene Varoudakis -

- (36) إبراهيم نوار - تعويم الجنيه والأسعار: استقرار أم مزيد من الاضطراب؟ - المركز العربي للبحوث والدراسات - الإثنين 7 نوفمبر 2016م: <http://www.acrseg.org/40383>
- (37) د. محمد عمر باناجه- أثر تدهور سعر صرف العملة الوطنية على النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي- ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية: أزمة الريال اليمني" الأسباب- النتائج- الحلول"- جامعة حضرموت - اليمن - الثلاثاء - الأربعاء الموافق 27-28/ فبراير/2018م-ص9.
- (38) د. محمد صالح الكسادي- انهيار الريال اليمني وأثرها في ارتفاع تكاليف الواردات للفترة من 2010م حتى 2018م - ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية: أزمة الريال اليمني" الأسباب- النتائج- الحلول"- جامعة حضرموت - اليمن - الثلاثاء - الأربعاء الموافق 27-28/ فبراير/2018م-ص4
- (39) المركزي اليمني يتخذ قرارات جديدة للحد من تدهور الريال - موقع أرم نيوز الإخباري: 31 يونيو 2018م: <https://www.aremnews.com/economy/markets/1437968>
- (40) بعد انهيار مفاجئ.. البنك المركزي يتدخل لإنقاذ سعر الصرف اليمني - المشهد اليمني: 11-7-2018م: <https://www.almashhad-alyemeni.com/115583>
- (41) الوديعة السعودية تنفذ تهاري العملة اليمنية- الشرق الأوسط - الخميس 1 جمادى الأولى 1439 هـ - 18 يناير 2018م- العدد (14296): <https://aawsat.com/home/article/1147046>
- (42) المركزي اليمني يتخذ قرارات جديدة للحد من تدهور الريال - موقع أرم نيوز الإخباري: 31 يونيو 2018م: <https://www.aremnews.com/economy/markets/1437968>
- (43) المركزي اليمني يتخذ قرارات جديدة للحد من تدهور الريال - موقع أرم نيوز الإخباري: 31 يونيو 2018م: <https://www.aremnews.com/economy/markets/1437968>
- (44) ديبريفير وكالة أنباء متخصصة في أخبار اليمن والشرق الأوسط - 2018-10-02م: <https://debriefer.net/news-3768.html>
- (45) تقارير ووثائق وقرارات البنك المركزي اليمني للفترة من بداية أكتوبر عام 2018م إلى 5 نوفمبر 2018م.
- (46) تقارير ووثائق وقرارات البنك المركزي اليمني للفترة من 20 نوفمبر عام 2018م إلى 20 ديسمبر 2018م.
- (47) تقارير ووثائق وقرارات البنك المركزي اليمني للفترة من 21-يناير 2019م إلى نهاية يناير 2019م.
- (48) ديبريفير وكالة أنباء متخصصة في أخبار اليمن والشرق الأوسط - 2018-10-02م: <https://debriefer.net/news-3768.html>
- (49) وزارة التخطيط والتعاون الدولي - قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن - الاقتصاد اليمني في سطور - العدد (8) أكتوبر 2015م - ص5.
- (50) منصور الراجحي- الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات (25) Bassem Kamar & Damyana Bakardzhieva - Economic trilemma and exchange rate management in Egypt - Review of Middle East Economics and Finance, Volume 3, 2005 - Issue 2, pp91-114.
- (26) د. أديب قاسم شندي - سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية- العراق - العدد (11)- 2006م - ص
- (27) د إبراهيم المؤيد - تحديات الاقتصاد اليمني خلال الفترة من (ابريل 2015م - أغسطس 2016م)- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية اليمنية 7-10-2017م: <http://www.yecscs.com/article/115>
- (28) د. مايح شبيب الشمري - علي عمران حسين الطائي - تحليل عوامل انتقال أثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للفترة (1990-2011) - مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية - المجلد (8) العدد(31)- السنة العاشرة - 2014م - ص41.
- (29) منصور الراجحي- الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات البنوية- مركز الجزيرة للدراسات - قناة الجزيرة - قطر - الخميس، 10 مارس، 2016 - <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160310122836025.html>
- (30) موقع الاقتصاد اليمني: <http://www.yemeneconomist.com/164595/yemen-currency-prices-today>
- (31) د. سليمان ناصر - أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول - اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر - جامعة ورقلة 13 افريل 2011م- مجلة الباحث- العدد(9)- السنة 2011م- ص270.
- (32) د. جليل شيعان ضمد البيضاني- الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي واستنزاف الاحتياطيات ووهم تثبيت سعر الصرف -مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية - المجلد(14) العدد(3)- السنة 2012م - ص165.
- (33) د. محمود محمد محمود داغر - بلال قاسم محمد - تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للفترة 2004-20015م - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - العدد (99) - المجلد (23)- ص295.
- (34) عبد السلام المحطوري - أزمة السيولة المالية في اليمن - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمنية - نقلاً عن مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية- اليمن- 19-11-2016م: <http://www.yecscs.com/article/55>
- (35) د. حقي أمين توماس، د. عبد الحسين جليل الغالي- العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة - مصر (حالة دراسية للفترة من 1990-2014م)- مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية - العدد (21) - السنة الحادية عشرة- 2017م- ص17.

- (63) د. نشأت مجيد حسن الوندائي - قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي - مجلة الإدارة والاقتصاد - العدد (82) - 2010م - ص 120.
- (64) د. سليمان ناصر - أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول - اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر - جامعة ورقلة 13 افريل 2011 - مجلة الباحث - العدد (9) - السنة 2011م - ص 272
- (65) إبراهيم نوار - البحث عن حل: أزمت أسعار الصرف في ضوء التجارب الدولية - المركز العربي للبحوث والدراسات - السبت 19/مارس/2016م: <http://www.acrseg.org/40021>
- المراجع:**
- 1 - د إبراهيم المؤيد - تحديات الاقتصاد اليمني خلال الفترة من (ابريل 2015م - أغسطس 2016م) - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية اليمني 7 - 10 - 2017م: <http://www.yecscs.com/article/115>
 - 2 - إبراهيم نوار - تعويم الجنيه والأسعار: استقرار أم مزيد من الاضطراب؟ - المركز العربي للبحوث والدراسات - الاثنين 7 نوفمبر 2016م: <http://www.acrseg.org/40383>
 - 3 - إبراهيم نوار - البحث عن حل: أزمت أسعار الصرف في ضوء التجارب الدولية - المركز العربي للبحوث والدراسات - السبت 19/مارس/2016م: <http://www.acrseg.org/40021>
 - 4 - د. أحمد حسين بتال، م. وسام حسين علي، م.د. أحمد إسماعيل المشهداني - العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة من 1980-2010 - مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية - المجلد (6) - الإصدار (12) - 2014م.
 - 5 - د. أديب قاسم شندي - سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - العراق - العدد (11) - 2006م .
 - 6 - أمين علي ملهي محمد - بعنوان تقييم كفاءة البنك المركزي اليمني في إدارة السياسة النقدية للفترة 2007م - 2011م - مجلة الدراسات الاجتماعية - مجلة علمية محكمة - جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن - العدد (41) - يوليو - سبتمبر 2014م.
 - 7 - بعد انهيار مفاجئ.. البنك المركزي يتدخل لإنقاذ سعر الصرف اليمني - المشهد اليمني: 11-7-2018م: <https://www.almashhad-alyemeni.com/115583>
 - 8 - التعميمات التي أصدرها البنك المركزي اليمني (عدن) خلال الأعوام 2016م - 2018م.
 - 9 - د. جليل شيعان ضمد البيضان - الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي واستنزاف الاحتياطيات وهم تثبيت سعر الصرف - مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية - المجلد (14) العدد (3) - السنة 2012م.
 - البنوية - مركز الجزيرة للدراسات - الخميس، 10 مارس، 2016 - <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160310122836025.html>
 - (51) د. صبحي حسون الساعدي ، أياذ حماد عبد - أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة - مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية - المجلد (4) - العدد (7) - السنة/ 2011م - ص 107.
 - (52) د. أحمد حسين بتال، م. وسام حسين علي، م.د. أحمد إسماعيل المشهداني - العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة من 1980-2010 - مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية - المجلد (6) - الإصدار (12) - 2014م - ص 40.
 - (53) د. محسن محمد بن كليب، د. خالد محمد الجابري - أثر أزمة الريال اليمني في سلوك المستهلك - ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية: أزمة الريال اليمني " الأسباب - النتائج - الحلول" - جامعة حضرموت - اليمن - الثلاثاء - الأربعاء الموافق 27-28/ فبراير/2018م ص 6.
 - (54) د. لبيبا عبود باحويرث - أثر قرارات الدعم والتعويم في التغيرات على أسعار الصرف - ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية " أزمة الريال اليمني " الأسباب - النتائج - الحلول" - جامعة حضرموت - اليمن - الثلاثاء - الأربعاء الموافق 27-28/ فبراير/2018م - ص 14.
 - (55) "النفط اليمنية" تعلن تخفيض أسعار البنزين بحضرموت - موقع "عربي 21" - <http://www.arabi21.co.uk/story/1142167> - نقلا عن وكالة الأناضول.
 - (56) المعهد المصري للدراسات: <https://eipss-eg.org/>
 - (57) علي حسين نوري اللامي - مبيعات الدولار الأمريكي وأثرها في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي " بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي - مجلة كلية التراث الجامعة - العدد (20) - ص 350.
 - (58) علي حسين نوري اللامي - مبيعات الدولار الأمريكي وأثرها في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي " بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي - مجلة كلية التراث الجامعة - العدد (20) - ص 350.
 - (59) إبراهيم نوار - البحث عن حل: أزمت أسعار الصرف في ضوء التجارب الدولية - المركز العربي للبحوث والدراسات - السبت 19/مارس/2016م: <http://www.acrseg.org/40021>
 - (60) د. سعدون حسين فرحان - أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة (دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة) - مجلة تنمية الرفادين - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل - العدد (96) - المجلد (31) - السنة 2009م - ص 202.
 - (61) عبد الحافظ الصاوي - أزمة الليرة التركية تحديات ومقترحات - تقارير اقتصادية - المعهد المصري للدراسات - 16 أغسطس 2018م - ص 10 - رابط المعهد هو: <https://eipss-eg.org/>
 - (62) إبراهيم نوار - تعويم الجنيه والأسعار: استقرار أم مزيد من الاضطراب؟ - المركز العربي للبحوث والدراسات - الإثنين 7 نوفمبر 2016م: <http://www.acrseg.org/40383>

- 10- د. حفي أمين توماس، د. عبد الحسين جليل الغالبي - العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة - مصر (حالة دراسية للمدة من 1990-2014) - مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية - العدد (21) - السنة الحادية عشرة- 2017م.
- 11- ديبريفر وكالة أبناء متخصصة في أخبار اليمن والشرق الأوسط- <https://debrief.net/news-3768.html> : 2018-10-02
- 12- رنان راضية - درر بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار خلال الفترة (2000-2013م) - مجلة Revue d economie et de statistique appliquee - العدد (2).
- 13 - د. سعد صالح عيسى - أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2012م) - مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية- لسنة 2016- المجلد 12- الإصدار 36- جامعة تكريت.
- 14- د. سعدون حسين فرحان - أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة (دراسة مقارنة في دول نامية ذات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة) - مجلة تنمية الرفادين - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل - العدد (96) - المجلد (31) - السنة 2009م.
- 15- د. سليمان ناصر - أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول - اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر - جامعة ورقلة 13 إبريل 2011- مجلة الباحث- العدد (9)- السنة 2011م.
- 16- م. صباح نوري عباس - أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدinar العراقي للمدة من عام 1999-2005- بحث تطبيقي- كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - العدد (17) - أيار 2008م.
- 17- د. صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد - أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة- مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية - المجلد (4)- العدد (7) - السنة/ 2011م.
- 18- عبد الحافظ الصاوي - أزمة الليرة التركية تحديات ومقترحات- تقارير اقتصادية - المعهد المصري للدراسات - 16 أغسطس 2018م - رابط المعهد هو : <https://eipss-eg.org/>
- 19- عبد السلام المحطوري - أزمة السيولة المالية في اليمن - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية اليمني - نقلاً عن مركز الدراسات الإستراتيجية والاستشارية- اليمن- 19- 11- 2016م: <http://www.yecscs.com/article/55>
- 20 - د. عبد العزيز شويش عبد الحميد - بشرى عبد الباري أحمد - التسهيل الكمي ودوره في السياسة النقدية - مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية - المجلد (4) العدد (2) - 2014م.
- 21 - علي حسين نوري اللامي - مبيعات الدولار الأمريكي وأثرها في سعر الصرف الحقيقي للدinar العراقي " بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي - مجلة كلية التراث الجامعة - العدد (20).
- 22- د. فتحية بلجباللي - د. بنية صابرينة - تقييم كفاءة إدارة
- التدفقات النقدية في الأجهزة البنكية المغاربية - مجلة الاقتصاد والمالية - المجلد (4) - العدد (1) - 2018م.
- 23- القرارات التي اتخذها البنك المركزي اليمني(عدن) خلال الأعوام 2016- 2018م.
- 24- د. ليبيبا عبود باحويرث- أثر قرارات الدعم والتعويم في التغيرات على أسعار الصرف- ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية "أزمة الريال اليمني" الأسباب- النتائج-الحلول"- جامعة حضرموت - اليمن - الثلاثاء - الأربعاء الموافق 27-28/ فبراير/ 2018م.
- 25- د. مايع شبيب الشمري - علي عمران حسين الطائي - تحليل عوامل انتقال أثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار باستخدام نموذج السببية في العراق للمدة (1990-2011) - مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية - المجلد (8) العدد(31)- السنة العاشرة - 2014م.
- 26 - د. محسن محمد بن كليب، د. خالد محمد الجابري- أثر أزمة الريال اليمني في سلوك المستهلك- ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية: أزمة الريال اليمني" الأسباب- النتائج-الحلول"- جامعة حضرموت - اليمن - الثلاثاء - الأربعاء الموافق 27-28/ فبراير/ 2018م.
- 27- د. محمد سلمان محمد البرواري - خديجة قادر سمايل - مجلة تنمية الرفادين - العدد (102) - المجلد (33) - السنة 2011 - تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل.
- 28- د. محمود محمد محمود داغر - بلال قاسم محمد - تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة 2004-20015م - مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - العدد (99) - المجلد (23).
- 29- منصور الراجحي- الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات البنوية- مركز الجزيرة للدراسات - قناة الجزيرة - قطر- الخميس، 10 مارس، 2016.
- <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160310122836025.html>
- 30 - موقع الاقتصاد اليمني: <http://www.yemeneconomist.com/164595/yemen-currency-prices-today>
- 31- د. محمد عمر باناجه- أثر تدهور سعر صرف العملة الوطنية على النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي- ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية: أزمة الريال اليمني" الأسباب- النتائج-الحلول"- جامعة حضرموت - اليمن - الثلاثاء - الأربعاء الموافق 27-28/ فبراير / 2018م.
- 32 - محمد ياسر زيدان النحال - أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية - رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين - 1437 هـ - 2016م.
- 33 - د. محمد صالح الكسادي- انهيار الريال اليمني وأثرها في ارتفاع تكاليف الواردات للفترة من 2010م حتى 2018م - ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية: أزمة الريال اليمني" الأسباب- النتائج-الحلول"- جامعة حضرموت - اليمن - الثلاثاء - الأربعاء الموافق 27-28/ فبراير/ 2018م- ص4
- 34- المعهد المصري للدراسات: <https://eipss-eg.org/>

- 41- وزارة التخطيط والتعاون الدولي - قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية المستجدة الاقتصادية والإقتصادية والإجتماعية في اليمن - الاقتصاد اليمني في سطور - العدد (8) أكتوبر 2015م.
- 42- اليمن: تحديد سعر البنزين يومياً بمناطق حكومية: العربي الجديد: 5 ديسمبر 2018م: <https://www.alaraby.co.uk/portal>
- 43- Ai-ru (Meg) Cheng - Kuntal Das - Takeshi Shimatani - Central bank intervention and exchange rate volatility: Evidence from Japan using realized volatility - Journal of Asian Economics - Volume 28, October 2013.
- 44- Bassem Kamar & Damyana Bakardzhieva - Economic trilemma and exchange rate management in Egypt - Review of Middle East Economics and Finance, Volume 3, 2005 - Issue 2.
- 45- Edward Buffie, Christopher Adam, Stephen O'Connell, Catherine Pattillo - Exchange Rate Policy and the Management of Official and Private Capital Flows in Africa- October 2004, Volume 51, Supplement 1.
- 46- Khalid Sekkat, Aristomene Varoudakis -Exchange rate management and manufactured exports in Sub-Saharan Africa- Journal of Development Economics - Volume 61, Issue1, February 2000.
- 47- Ouma Petro Kembe- Impact Of Central Bank Interventions On Foreign Exchange Rate Volatility In Kenya - Master Of Business Administration (Mba)-School Of Business, University Of Nairobi- 2013.
- 48- Richard Payne Paolo Vitale- A transaction level study of the effects of central bank intervention on exchange rates- Journal of International Economics- Volume 61, Issue 2, December 2003.
- 35- المركزي اليمني يتخذ قرارات جديدة للحد من تدهور الريال - موقع أرم نيوز الإخباري: 31 يونيو 2018م: <https://www.aremnews.com/economy/markets/1437968>
- 36- د. نشأت مجيد حسن الوندائي - قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي- مجلة الإدارة والاقتصاد - العدد (82)-2010م.
- 37- النشرات الإلكترونية التي نشرها البنك المركزي اليمني(عدن) خلال الأعوام 2016م - 2018م.
- 38 - د. نور الدين جوادي - إدارة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الصدمة الاقتصادية الخارجية لليورو والدولار .
- 39- "النقط اليمنية" تعلن تخفيض أسعار البنزين بحضرموت- موقع "عربي21"- <http://www.arabi21.co.uk/story/1142167> نقلا عن وكالة الأناضول.
- 39 - د. هاني سالمين بلعغير - أثر إدارة أزمة سعر صرف الريال اليمني على مستوى الأسعار في محافظة حضرموت - ورقة عمل علمية مقدمة إلى الندوة العلمية: أزمة الريال اليمني(الأسباب- النتائج- الحلول) - الجمهورية اليمنية - محافظة حضرموت- المكلا - الثلاثاء الموافق 28-2-2018م.
- 40- الوديعة السعودية تتفقد تهاوي العملة اليمنية- الشرق الأوسط - الخميس 1 جمادى الأولى 1439 هـ - 18 يناير 2018م- العدد (14296): <https://aawsat.com/home/article/1147046>

The Effect of the Central Bank Policies on Managing Yemeni Ryal Exchange Rate

Saleh Amr Al-Juriri

Hani Salmeen Bal'afeir

Abstract

The study aims to know the effect of the policies of the Central Bank of Yemen on managing the Yemeni Riyal exchange rate. It has been found that the decrease of the Yemeni Ryal exchange rate against foreign currencies is attributed to the dependence of the Yemeni economy on a unilateral economy; a decrease in the central bank reserves and feeding the Yemeni economy on fake revenue amounts. The researchers also found that the Central Bank of Yemen adopted several policies to manage the exchange rate, including floating the Yemeni riyal; printing large amounts of currency without cover and depositing two billion dollars (Saudi deposit). The study showed that these policies resulted in the emergence of a black market to buy and sell the dollar, the emigration of some national capital from Yemen, the occurrence of exchange companies that practice financial works which are outside their competences, a significant increase in the prices of commodities, basic materials, services and oil derivatives. The researchers concluded that these policies and procedures led to a temporary control over the management of the exchange rate and returned it to 420 Riyals for each dollar in late 2018 instead of 800 Riyals / dollars in the black market. However, over time the Riyal fell back again gradually until the exchange rate reached 570 / dollar the end of February 2019.